المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 21 كانون الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

-المحلل الاستراتيجي عاموس هرئيل: في ظل العداء بين الملك الأردني عبد الله الثاني ونتنياهو ستمس بالعلاقات بين البلدين خاصة إذا أحدثت الحكومة الجديدة تغييرا في الحرم القدسي الشريف

-الهجمة لإقرار القوانين: لا أحد يثق بنتنياهو والثمن بيع الدولة بعرض رخيص

-مستعربون ينكلون بالعرب في النقب

-بلدية القدس تطالب بإزالة لوحة عارية لأنها تمس بالمتدينين

120 -من رجال الاعمال لنتنياهو: الحكومة الجديدة تمس بالديمقراطية

-افتتاحية الصحيفة: كفى تنكيلا بالفنان الفلسطيني تامر نفار

معاريف:

-طفل ابن عامين ضحية لحرب العصابات في الناصرة

-الطفل فارس الهيب كان بحضن والده فراس عندما أطلق الرصاص عليه من مسافة قصيرة جدا وقتلا

-الحل لنتنياهو للمعارك داخل الليكود: وزارات بالتناوب ورئاسة الكنيست

-بايدن: الاتفاق النووي مع إيران مات ولن نعلن ذلك رسميا

-سرقة كبيرة من معسكرات الجيش في النقب وتدخل الشباك واعتقال 8 شبان من بدو النقب

-هذا العام تم احباط 75 محاولة لتهريب المخدرات من الأردن ومصر

يديعوت احرونوت:

-الجريمة المتفشية بالمجتمع العربي: جريمة نكراء في الناصرة قتل اب وابنه ابن العامين فقط بأطلاق الرصاص عليهما من مسافة الصفر

-رئيس اركان الجيش لم يتخذ اجراء ضد ضباط بعد اقتحام قواعد عسكرية في النقب وسرقة ذخيرة بكميات كبيرة

-هوية منفذي الاقتحام تستوجب علاج جذري للبدو في النقب

-حكومة في ظل إقرار قوانين: منتصف الليلة ستنتهي فترة تكليف نتنياهو لتشكيل الحكومة ومن المتوقع اعلان نتنياهو انه تمكن من تشكيل الحكومة

-إقرار قانون بن غفير: اخضاع السيطرة الكاملة للشرطة لبن غفير ومعارضة المستشارة القانونية للقانون

-عائلات يهودية تطالب بعدم اجراء جنازة لناصر أبو حميد الذي توفي بالسجن

-حدث تاريخي: الفرقة الموسيقية الرسمية الإسرائيلية تعزف النشيد الوطني الإسرائيلي في أبو ظبي

تايمز أوف اسرائيل:

. نتنياهو سيعلن عن نجاحه في تشكيل حكومة قبل الموعد النهائي في منتصف الليل

. الشرطة العسكرية تحقق في مقتل مواطن عربي برصاص جنود خلال عملية تهريب عبر الحدود المصرية

. رئيس الوزراء وقائد الجيش ينتقدان زعيم مستوطنين وصف وحدة المتحدث باسم الجيش بأنها "يسارية متطرفة"

.غانتس يقرر عدم إعادة جثمان ناصر أبو حميد لدفنه

* * *

عين على العدو الأربعاء 21-12-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 12 العبرية :**بعد تقييم للوضع، وبناء على توصية المسؤولين الأمنيين، قرر وزير الدفاع غانتس عدم إعادة جثة الأسير أبو حميد.
- **القناة 14 العبرية :**مسلحون فلسطينيون فتحوا النار قبل قليل نحو حاجز قرب مقر لواء السامرة، وانسحبوا من المكان.
- **معاريف :**بعد هدوء واختفاء لأسابيع: عادت مجموعة "عرين الأسود" مع تغيير جذري في هجماتها، تطلق النار من داخل نابلس وليس من عند المفترقات كما كان يجري سابقاً.
- **موقع والا العبري** :إطلاق نار تجاه قوات الجيش قرب حاجز سالم شمال جنين، دون وقوع إصابات.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة والزجاجات عند مفرق معاليه لفونا.

–رشق مركبة للمستوطنين بزجاجة حارقة على طريق القدس-غوش عتصيون بين مفرق الخضر وحاجز الأنفاق.

–أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على شارع 55 قرب قرية الفندق.

–أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة غرب حاجز الـT.

–أنباء عن إطلاق نار نحو حاجز للجيش عند مدخل نابلس، لا أنباء عن إصابات.

–أضرار في مركبات للمستوطنين، بعد رشقها بالحجارة، بالقرب من بيت أمر.

–رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة على طريق 55 قرب عزون.

–أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب قرية آدم.

–أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب رام الله.

–رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة قرب عطيرت.

–رشق حافلة للمستوطنين بالحجارة قرب شيلو.

–رشق مركبات للمستوطنين بالحجارة قرب دير نظام.
–رشق نقطة عسكرية بالحجارة قرب الخليل.

- **يوآف زيتون" :**في غضون أقل من 3 ساعات: نفذ مسلحون فلسطينيون 3 عمليات إطلاق نار نحو قوات الجيش الإسرائيلي بالقرب من نابلس."
- **موقع حائط البراق :**وزير الجيش بيني غانتس ووزير الثقافة حيلي تروبر وصلا الليلة وأضاءا شموع حانوكا عند حائط البراق في القدس.
- **موقع القناة 7 :**عائلة بنيامين وتاليا كهانا اللذين قتلهما الأسير ناصر أبو حميد، قدموا التماساً للمحكمة العليا كي تصدر قراراً بمنع تسليم جثة أبو حميد لعائلته، وجاء في الالتماس بأن "جنازة أبو حميد يمكن أن تصبح حدثاً لتشجيع الإرهاب الذي قد يعرض المستوطنين للخطر."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **يديعوت أحرونوت :**الولايات المتحدة: "لا يوجد تقدم نحو اتفاق نووي الآن مع إيران، ولا يتوقع أي تقدم في المستقبل القريب."
- **معاريف :**وثيقة سرية تكشف أن سوريا طلبت من إيران وكوريا الشمالية نشر أنظمة دفاع جوي في بلادها، بعد أن رفضت روسيا نشر أنظمة.S-300
- **قناة كان العبرية :**ستشارك "قريتان إسرائيليتان" في معرض السياحة التابع للأمم المتحدة الذي سيعقد في السعودية.
- **معاريف :**الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يزور واشنطن اليوم في أول رحلة خارجية له منذ بدء الهجوم العسكري الروسي على بلاده في شباط فبراير الماضي

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**من المتوقع أن يبلغ رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو رئيس الدولة هرتسوغ اليوم، أنه تمكن من تشكيل الحكومة.
- **موقع القناة 7 :**وافق الليكود والحريديون على تأجيل الخطوط العريضة لقانون التجنيد إلى ما بعد تشكيل الحكومة

- **يديعوت أحرونوت** :خضع 5 من مساعدي رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو لفحص كشف الكذب في اليوم الأخير وتبين أنهم "يقولون الحقيقة"، ولم يعرف بعد من يسرب محادثات المناقشات الخاصة.

- **يسرائيل هيوم** :اشتباه بوقوع عملية دهس قرب مفترق شوكات شرق راهط في النقب – أصيبت مجندة بجروح طفيفة-متوسطة، ويجري فحص الخلفية.

- **القناة 12 العبرية** :تعتقد الشرطة أن الحادثة في النقب "جنائية"، لا تزال التفاصيل غير واضحة – تقوم قوات كبيرة من الشرطة بمساعدة قوات جوية بعمليات تمشيط.

- **يديعوت أحرونوت** :في نهاية نقاش عاصف: تمت الموافقة بالقراءة الأولى على قانون بن غفير -قانون منح صلاحيات لوزير الأمن القومي المكلف إيتمار بن غفير.-

- **0404العبري** :عضو الكنيست ألموغ كوهين بالتعاون مع حركة "إم ترستو" يقدم مشروع قانون "أموال التحريض" الذي سيضع حداً لتدفق الأموال إلى أي منظمة أو حركة في الداخل تساهم في التحريض ضد "إسرائيل."

- **القناة 12 العبرية** :سمح بالنشر: جهاز الشاباك بالتعاون مع شرطة النقب تمكنوا من اعتقال 8 من بدو "ترابين الصانع" في النقب في الأسابيع الأخيرة، للاشتباه في اقتحامهم قاعدة سديه تيمان العسكرية والاستيلاء على عشرات الآلاف من الطلقات من مخزن غفعاتي بعد إتلافهم سياج القاعدة.

- **القناة 12 العبرية** :حوالي 70 من أعضاء الكنيست السابقين بعثوا برسالة إلى رؤساء أحزاب المعارضة الجديدة (خاصة لابيد وغانتس) يطلبون منهم فيها تنحية خلافاتهم وصراعاتهم الداخلية جانباً – والتوحد ككتلة واحدة ضد تحالف نتنياهو الناشئ.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **بيني غانتس"** :إنه لشرف عظيم أن أضيء شمعة حانوكا الثالثة الليلة عند حائط البراق في القدس."

- **يوسي يهوشع** :حول حادثة الاستيلاء على معدات عسكرية من قاعدة سديه تيمان: "الشبان تسللوا مرتين إلى القاعدة وأفرغوا مستودع الذخيرة ولم يلاحظ أحداً إلا بعد 4 أيام، بالإضافة إلى ذلك، حتى بعد الاعتقال تم ضبط 4 آلاف طلقة فقط حتى الآن من أصل 30 ألف طلقة سرقت، ما هذا الإهمال والفشل."

- **داني دانون**" :ينفطر القلب عند رؤية الطفل الصغير فارس الذي قُتل بوحشية أمس في الناصرة، مهمتنا الأولى هي عملية خاصة لاستعادة القانون والنظام في الوسط العربي، هذه قضية الساعة".
- **داني دانون**" :إن محاولات الاتحاد الأوروبي للتدخل في شؤون إسرائيل هي مجرد وقاحة من الدرجة الأولى، لو كان لابيد مهتماً، لكان قد استدعى سفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل اليوم لتوبيخ شديد – لكنه مشغول بأمور أخرى."
- **عومر بارليف**" :إن مقتل الطفل فارس حدث مروع، وإن مكافحة الجريمة في المجتمع العربي معقدة للغاية ولا توجد طرق مختصرة لها، أكثر من مرة كما حدث للأسف لفارس، يقع شخص بريء في مرمى النيران ويدفع حياته نتيجة الصراعات بين العائلات والعصابات الإجرامية، ستواصل شرطة إسرائيل العمل بكل قوة وتصميم ضد هؤلاء المجرمين."
- **يائير لابيد**" :أشاطر حزن الأسرة والمجتمع على وفاة فارس البالغ من العمر عامين، سنبذل قصارى جهدنا لتقديم القتلة إلى العدالة، يجب أن نواصل الكفاح ضد جرائم العنف في إسرائيل."

* * *

مقالات

إسرائيل هيوم: لماذا تعتبر الصهيونية المسيحية أكثر أهمية مما نعتقد

على الرغم من بعض الاتجاهات المقلقة في أوساط شبابهم، لا يزال الإنجيليون الحراس الأكثر حماسة للروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

بقلم إيريت ترات

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

في الأيام التي سبقت فوزه في الانتخابات، أجرى مؤسس ورئيس منظمة مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل (CUFI) القس جون هاجي مقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو .كانت العلاقة المريحة بين الرجلين واضحة خلال حديثهما. دعا القس هاجي ب "صلوات الله" على الزعيم الإسرائيلي "طوال حياته." ويعكس هذا الإعجاب المتبادل السنوات التي قضاها نتنياهو في تنمية الروابط بين إسرائيل والمجتمع الإنجيلي في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، تحدث نتنياهو في المؤتمر السنوي لـ CUFI لعام 2017 وأخبر الحشد المسيحي أنهم "أفضل أصدقاء إسرائيل في العالم". يشير خطاب نتنياهو أمام الحضور في قمة الإعلام المسيحي

في القدس هذا الأسبوع إلى أن الحكومة التي يقودها الليكود ستظل ملتزمة بحماية علاقات إسرائيل مع الإنجيليين.

إن استغراق نتنياهو وقتًا في التحدث إلى القس هاجي يشير إلى الوعي برد الفعل المنقسم الذي سيحصل عليه التحالف الإسرائيلي الجديد قريبًا من الجماعات اليهودية الأميركية. فعلى سبيل المثال، وعقب نجاح الحزب الصهيوني الديني بقيادة بتسلئيل سموتريتش وإيتامار بن غفير الانتخابي، أصدرت اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC)بيانًا أعربت فيه عن "مخاوف جدية" بشأن تصريحات أعضاء حزب RZP السابقة التي تتعارض مع إعطاء اللجنة اليهودية الأميركية الأولوية لـ "التعددية" و "الشمولية". في الواقع، أدت تعليقات سموتريش وبن غفير الحارقة التي تستهدف مجتمع المثليين والمجتمعات غير الأرثوذكسية إلى إرباك المؤسسة اليهودية الأميركية. وقد خفف كلا المشرعين منذ ذلك الحين من خطابهما، حيث تبرأ بن غفير من ارتباطه السابق بالحركة الكهانية اليمينية المتطرفة. ومع ذلك، أكدت الأغلبية الديمقراطية لإسرائيل أنها "منزعجة بشدة" من حصول "حزب متطرف" على "موطئ قدم في الكنيست". تطرقت اللغة التي اختارها "اتحاد الإصلاح اليهودي" إلى الكيفية التي قد تؤدي بها شراكة الليكود مع حزب RZP إلى "تعريض" ديمقراطية إسرائيل للخطر. ومع ذلك، كان الرئيس السابق لرابطة مكافحة التشهير آبي فوكسمان هو الذي أصدر أكبر إدانة مباشرة. ففي حديثه إلى صحيفة جيروزاليم بوست الشهر الماضي قال فوكسمان إنه سيتوقف عن دعم إسرائيل إذا غيرت الحكومة المقبلة تعريف من اليهودي بموجب قانون العودة

تؤكد ردود فعل القادة اليهود الأميركيين التنافر المتزايد بين يهود الولايات المتحدة والطبقة السياسية في إسرائيل. ولذلك، يجب على الدولة اليهودية إعادة صياغة علاقتها مع الولايات المتحدة بحيث تؤكد تعزيز العلاقات مع الحلفاء الإنجيليين الموثوق بهم بينما تتنقل بعناية في صراعاتها مع يهود الشتات.

يلاحظ والتر راسل ميد في كتابه "The Arc of a Covenant " أن اليهود الأميركيين امتنعوا في كثير من الأحيان عن دفع الحكومة الأميركية إلى تبني سياسات مؤاتية تجاه إسرائيل. وبدلاً من ذلك، كانوا يميلون إلى تشجيع الولايات المتحدة على اعتدال مواقفها المؤيدة لإسرائيل. ومن الناحية التاريخية، كتب ميد: لم تكن العائلات اليهودية مثل عائلة روتشيلد وآل واربورغ هي التي دافعت بقوة عن إنشاء دولة يهودية، بل المسيحيين المؤثرين مثل جي بي مورجان وجون دي روكفلر.

حتى الآن، احتفظ يهود الولايات المتحدة والإنجيليون بفروق قوية في مقاربتهم للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبينما أيد أكثر من نصف المسيحيين الأميركيين نقل الرئيس السابق دونالد ترامب للسفارة

الأميركية في اسرائيل عام 2017، فإن 16 في المئة فقط من اليهود الأميركيين فعلوا ذلك وفقًا لاستطلاع أجرته اللجنة اليهودية الأميركية.

ونظرًا إلى أن المسيحيين يشكلون أكثر من 60 في المئة من سكان الولايات المتحدة، فمن المنطقي لإسرائيل رعاية تحالفها مع الإنجيليين. وتظهر أرقام السياحة الإسرائيلية الصادرة قبل جائحة Covid-19 أن المسيحيين يشكلون أكثر من نصف زوار إسرائيل الأجانب. ومع تقديم وزارة السياحة الإسرائيلية مبادرات لجذب المسيحيين إلى الأراضي المقدسة حتى في الوقت الذي تواجه فيه البعثات اليهودية مثل بيرثرايت Birthright face نكسات مالية، فمن المرجح أن يرتفع هذا الرقم.

سياسيًا، خففت الجماعات اليهودية من مواقفها بشأن القضايا الحاسمة لأمن إسرائيل، لاسيما سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية. بدلاً من ذلك، تهيمن على أجندتهم التشريعية موضوعات مدفوعة بالإجماع مثل الحرب في أوكرانيا ومحاربة معاداة السامية. وجعلت منظمات مثل CUFI والتحالف المسيحي الأميركي الضغط ضد إحياء الاتفاق النووي الإيراني المعيب لعام 2015 حجر الزاوية في جهودهم السياسية.

أثناء توليهما المنصب، أشار وزير الخارجية مايك بومبيو ونائب الرئيس مايك بنس مرارًا وتكرارًا إلى الصلة التي لا تنفصم بين إيمانهم المسيحي وتقاربهم مع الشعب اليهودي. حتى أن المشرعين مثل كيفن مكارثي يواجهون معارضة من مؤسسات يهودية عديدة بعد أن تعهدوا بإقصاء اليساري المتطرف النائب إلهان عمر من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إذا أصبح زعيم الأغلبية.

على الرغم من بعض الاتجاهات المقلقة في أوساط شبابهم، لايزال الإنجيليون هم الحراس الأكثر حماسة للروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل. على النقيض من ذلك، فإن استنكار المنظمات اليهودية الأميركية العلني لعدم رغبة إسرائيل في استرضاء مطالبها التعددية يشير إلى أن المؤسسة تهتم أكثر بالدفاع عن الأيديولوجيات التقدمية أكثر من حماية المصالح اليهودية. يجب ألا تتورط إسرائيل في تغذية مثل هذه الأرثوذكسية الليبرالية. اللحظات المكرسة لدرء مثل هذه الانتقادات هي الوقت الذي نقضيه بعيدًا عن التركيز على التهديدات المحلية والدولية. وتنذر تعليقات القادة اليهود الأميركيين المثيرة للانقسام بواقع يتطلب من إسرائيل إعادة توجيه علاقتها تجاه الإنجيليين في الوقت الذي تسعى فيه إلى إقناع المنظمات اليهودية بأهميتها وقيمتها بالنسبة للشعب اليهودي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو سيعلن عن نجاحه في تشكيل حكومة قبل الموعد النهائي في منتصف الليل

ينبغي على رئيس الوزراء المكلف إبلاغ رئيس الدولة بحلول الليل أنه تمكن من تشكيل حكومة؛ انتقادات لابيد بعد بسبب اتفاق يمنح الائتلاف المقبل حتى 2 يناير لأداء اليمين

مع اقتراب الموعد النهائي ليلة الأربعاء، من المتوقع أن يعلن رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو في وقت لاحق من اليوم عن نجاحه في تشكيل حكومة، حيث تعمل كتلته الدينية اليمينية القادمة على تمرير العديد من التغييرات التشريعية قبل تولي السلطة. وأمام نتنياهو حتى منتصف الليل لإبلاغ الرئيس يتسحاق هرتسوغ، الذي كلفه رسميا بتشكيل ائتلاف حاكم جديد بعد انتخابات الكنيست الشهر الماضي، ما إذا كان لديه الأصوات الكافية لبناء ائتلاف. ةيمكن لزعيم حزب الليكود بدلا من ذلك أن يطلب أربعة أيام إضافية لوضع اللمسات الأخيرة على ائتلافه، بعد حصوله على تمديد لمدة 10 أيام من هرتسوغ، لكن يبدو أنه من غير المرجح أن يفعل ذلك.

ووفقا لهيئة البث الإسرائيلية "كان"، سيقوم نتنياهو بالإتصال بهرتسوغ لإبلاغه بأنه نجح في تشكيل حكومة، ومن غير المرجح أن يتم توثيق المكالمة بالفيديو أو تصويرها من قبل مساعدي رئيس الوزراء المفترض. وينبغي على نتنياهو أيضا تنبيه رئيس الكنيست ياريف ليفين، الرجل الثاني في حزب الليكود، الذي تم انتخابه كرئيس للكنيست الأسبوع الماضي لتسهيل الموافقة السريعة على العديد من مشاريع القوانين التي دفع بها حلفاء نتنياهو اليمينيون المتطرفون والحريديم. ويتعين على ليفين بدوره إبلاغ الكنيست، وبعد ذلك سيكون أمام نتنياهو سبعة أيام لتشكيل حكومة وأداء اليمين. ومع ذلك، لن ينعقد الكنيست حتى يوم الاثنين المقبل بعد أن أبرمت كتلة نتنياهو والأحزاب في الائتلاف المنتهية ولايته على ما يبدو اتفاقا يوم الثلاثاء لوقف جميع الأنشطة التشريعية حتى ذلك الحين، عندما يعلن ليفين أن رئيس الوزراء المكلف تمكن من تشكيل حكومة، معلنا بذلك بدء العد العكسي لأداء الحكومة الجديدة لليمين بعد سبعة أيام. والتأخير يعني أنه سيكون أمام حكومة نتنياهو وشركاؤه حتى 2 يناير لأداء اليمين، مما يمنحهم مزيدا من الوقت لتمرير مطالبهم الائتلافية لتصبح قانونا. ذكرت تقارير تلفزيونية إسرائيلية مساء الثلاثاء أن أعضاء الإئتلاف ما زالوا يأملون في إمكانية أداء اليمين قبل نهاية الأسبوع المقبل.

بعد اتفاق الثلاثاء بين الكتلتين البرلمانيتين، رد رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد على الانتقادات بأنه لم يفعل ما يكفي لإحباط تمرير مشاريع القوانين التي يدعمها الإئتلاف.

وكتب لبيد في منشور على فيسبوك "نحن نكافح بكل الوسائل المتاحة. نوابنا في الكنيست قضوا بالفعل ساعات لا تعد ولا تحصى في اللجان على مدى الأسابيع القليلة الماضية، محاولين بكل وسيلة وقف هذه التشريعات الفاسدة وغير الديمقراطية." وأكد أنه "لولا الحرب التي نخوضها، كانت الحكومة قد تشكلت بالفعل قبل عشرة أيام وتم تمرير جميع القوانين دون أي تغييرات."

وقال لبيد إن المعارضة القادمة كانت محدودة فيما يمكن أن تفعله لمعارضة مشاريع القوانين، مشيرا إلى أن كتلة نتنياهو تسيطر الآن على الكنيست بعد انتخاب ليفين لرئاسة البرلمان. وقال "هذه هي الظروف التي نعمل بها. هذه هي نتائج الانتخابات وهذا جزء من الثمن الذي ندفعه جميعا. كان الحل الوحيد الذي قمنا به هو التوصل إلى اتفاقيات معهم في ساعات من المشاورات خلال حانوكا. وبفضل هذه الاتفاقات، لن يشكل نتنياهو حكومة هذا الأسبوع."

تتضمن التشريعات التي يعتزم الليكود والفصائل المتحالفة معه تمريرها مشروع قانون طالب به وزير الشرطة المقبل المفترض إيتمار بن غفير من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على السيطرة السياسية على جهاز الشرطة. تم تمرير الاقتراح في قراءة أولى بعد ظهر الثلاثاء.

مشروع قانون ثان، تم تمريره أيضا في قراءة أولى، من شأنه تعديل القوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل للسماح بتعيين رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش وزيرا مسؤولا عن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية في وزارة الدفاع، ولضمان تمكين رئيس حزب "شاس" أرييه درعي من تولي منصب وزير الداخلية والصحة على الرغم من الحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة الاحتيال الضريبي مؤخرا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الوزراء وقائد الجيش ينتقدان زعيم مستوطنين وصف وحدة المتحدث بإسم الجيش بأنها "يسارية متطرفة"... بعد أن أظهر مساعد من الليكود أن بعض جنود الوحدة انتقدوا "الاحتلال" على حساباتهم الشخصية في تويتر، قال يوسي دغان إنه يجب إغلاقها وإعادة فتحها من جديد؛ لبيد: "حملة تشهير قبيحة"

اتهم زعيم مستوطنين متشدد المتحدث بإسم الجيش بتحويل وحدته إلى فرع لحزب "ميريتس" اليساري، مما أثار توبيخات من رئيس الوزراء يائير لبيد ووزير الدفاع بيني غانتس ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي. وبدأ الخلاف على وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن نشر مساعد لعضو الكنيست من حزب الليكود نير بركات صورًا لتغريدات من حسابات شخصية لعدة جنود في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي تضمنت انتقادات لـ"الاحتلال" ولرئيس الوزراء المقبل المتوقع بنيامين نتنياهو. وتضمنت إحدى التغريدات صورة لرئيس مجلس السامرة الإقليمي يوسي دغان راكعا خلف سيارة وسلاحه مسحوبا خلال هجوم إطلاق نار في أكتوبر، مع تعليق: "لهذا السبب يجب أن نغادر الأراضي"، في إشارة إلى الضفة الغربية.

وقال داغان في بيان صحفي إن "[المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي] ران كوخاف حول وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إلى حزب يساري متطرف. يجب إغلاق الوحدة وإعادة فتحها من جديد. شعور الجنود في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بالحرية في التعبير عن وجهات نظر متماشية مع اليسار المتطرف يثبت أن هذه هي روح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي." كما أعرب دغان عن أسفه لقرار معاقبة جندي بدا أنه يدعم وزير الأمن القومي الجديد إيتمار بن غفير في حادثة حظيت بتغطية إعلامية واسعة. وتم تصوير هذا الجندي في الخليل وهو يهاجم نشطاء يساريين ويتفاخر بأن بن غفير سيعيد النظام إلى المدينة، مما أدى إلى حكم عليه بالسجن ستة أيام في السجن العسكري. وفي مقطع آخر، تم تصوير الجندي وهو يدفع صحفيًا بشكل متكرر وهو يصرخ: "أنا لا أحب اليساريين. اليساريين، سأمزقكم."

ودافع كبار القادة السياسيين والعسكريين عن كوخاف ووحدته بعد بيان دغان. وقال لبيد في بيان: "نقدم الدعم الكامل للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ران كوخاف في مواجهة المحاولة المشينة لجره إلى جدل سياسي. هذا جزء من محاولة خطيرة لتهديد الجيش الإسرائيلي وإخضاعه لمصالح سياسية ضيقة. يجب على أي شخص يكون الجيش الإسرائيلي عزيزًا على قلبه أن يقف ضد حملة التشهير القبيحة هذه."

وأضاف غانتس أن "محاولات جر الجيش، ولا سيما وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، إلى جدال سياسي باطلة وخطيرة."

وحذر رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في بيانه من "حملة قبيحة يجب أن تتوقف على الفور." وقال إن الجيش هو "جيش شعب غير سياسي، يعمل... بدون تحيز أو أجندة سياسية." وصرح الجيش في بيان منفصل يوم الإثنين إنه سيتم تأديب جنود وحدة المتحدث الرسمي الذين نشروا تغريدات سياسية.

وفي الشهر الماضي، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن المتحدث باسم بن غفير حصل على إجازة من الجيش الإسرائيلي للعمل في حملة بن غفير السياسية قبل أن يتم منحه منصبا في وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي عند عودته.

* * *

i24news: بحضورعقيلة الرئيس الإسرائيلي: عزف النشيد الوطني الإسرائيلي "هتكفا" لأول مرة في أبو ظبي

هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها عزف "هتكفا" في دولة عربية

حلت عقيلة الرئيس الإسرائيلي ميخال هرتسوغ ضيفة شرف خلال العرض التاريخي للأوركسترا الفيلهرمونية الإسرائيلية في أبوظبي، والتي عزفت لأول مرة النشيد الوطني الإسرائيلي "هتكفا" على أرض عربية . وتمر الليلة 74 عاما منذ المرة الأولى التي ظهرت بها الأوركسترا في البلاد العربية، وذلك منذ زيارتها العاصمة المصرية القاهرة عام 1945، وتم استضافة عقيلة الرئيس الاسرائيلي ميخال هرتسوغ خلال العرض التاريخي للأوركسترا في قصر الإمارات في أبو ظبي، بحضور وزير خارجية دولة الامارات عبد الله بن زايد ووزيرة الثقافة نورة الكعبي، وتحت اشراف المدير الموسيقي لاهاف شاني .

افتتحت الاوركسترا الحفل بعزف النشيد الوطني "هتكفا"وقالت عقيلة الرئيس الإسرائيلي:"أنا متحمسة للمشاركة في جدث تاريخي ورائد، يمثل قفزة جديدة في العلاقات الدافئة بين البلدين، وهذه المرة على الصعيد الثقافي، بقيادة أحد أهم رموزنا الثقافية- الفيلهارمونية الإسرائيلية ." وأضافت:"للنغمات يوجد قوة خاصة، تحرك النفس وتربط بين الناس، المجتمعات والأمم. السلام المستدام بين البلدان يعتمد أولا وقبل كل شيء، على السلام بين الناس، وأعتقد أنه من الواضح اليوم بما لا يدع الشك، أنه كلما وضعنا أسسا مشتركة أقوى- اقتصادية، ثقافية واجتماعية- سنواصل ونعزز مستقبل السلام ."

* * *

غانتس: محاولة التوصل إلى اتفاق مُحسّن مع إيران أو استخدام القوة

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

دعا وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، مساء الإثنين، إلى استغلال الأوضاع الراهنة في إيران لممارسة "ضغوط جدية" عليها، تُفضي إلى التوصل لاتفاق نووي "جديد ومحسّن"، مشددا على ضرورة "ممارسة وإظهار القوة" ضدها، إذا ما فشلت الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق.

جاءت تصريحات غانتس في خطاب له خلال مشاركته في المؤتمر السنوي (قمة الإعلام اليهودي) الذي ينظمه المكتب الصحافي للحكومة الإسرائيلية، بحضور أكثر من 100 صحافي من وسائل إعلام يهودية من جميع أنحاء العالم. وقال غانتس إن "إيران في المقام الأول تحدٍ عالمي وإقليمي، وعندئذ فقط تشكل تهديداً لإسرائيل. ومثلما يتصرف (حلف شمال الأطلسي) الناتو بشكل منسق حيال أوكرانيا، يجب أن ندفع شركاءنا في المجتمع الدولي للتعامل مع إيران بشكل منسق."

وحذر غانتس من أن "تتجاوز إيران نقطة اللاعودة في الجانب النووي"، قائلاً: "الوقت حاسم، إيران تعاني حاليًا من مشاكل داخلية (احتجاجات شعبية)، وصعوبات اقتصادية، ورد فعل دولي على إمدادها (لروسيا) بالسلاح لشن هجمات على أوكرانيا. الآن يجب تعميق التعاون العسكري والاستخباراتي والسياسي." واعتبر الوزير أن "الوقت المناسب للضغط على إيران للتوصل إلى اتفاق نووي محسّن يوقف تقدمها النووي، هو الآن". وإذا فشل هذا الجهد، وفق غانتس، "فيجب الجمع بين استخدام القوة واستعراض القوة في مواجهة العدوان الإيراني. يجب أن يركز النشاط الآن على الوقاية قبل فوات الأوان."

وكانت إيران قد أعلنت، السبت، عشية زيارة لخبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها زادت قدراتها على تخصيب اليورانيوم. وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، إن "قدرة التخصيب في البلاد وصلت إلى أكثر من الضعفين مما كانت عليه طوال تاريخ هذه الصناعة"، مضيفا أن "الطاقة النووية وإنتاج الكهرباء الذرية يشكلان ادخارا كبيرا للبلاد، وهما فعالان لخفض استهلاك الوقود الأحفوري وليس المتجدد وتقديم حلول للمشاكل البيئية."

وتطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ سنوات، طهران بإعطاء تفسير لوجود يورانيوم في ثلاثة مواقع غير مصرّح عنها، وطلبت "الوصول إلى مواقع ومواد" وجمع عينات.

* * *

إسرائيل اليوم: روسيا و إيران و"حزب الله".. إسرائيل بين التهديد الثلاثي و"الهدوء الخادع"

بقلم عوديد غرانوت

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ينتهي العام 2022 بمواجهة داخلية عاصفة على صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية، لكن أيضاً بإحساس مضلل من تبدد المخاطر من الخارج، مما جعل رئيس الوزراء الوافد أن يشدد على احتمال عقد اتفاق سلام رسمي مع السعودية.

يبدو سبب ذلك أن اللاعبين الأساسيين الثلاثة في الساحة العامة، التي هي ساحة التهديد الأساس على إسرائيل (روسيا، وإيران، وحزب الله) مشغولون الآن، ظاهراً، بمشاكل أكثر إلحاحاً من ناحيتهم.

روسيا، التي جعلت سوريا معقلها الأساس في الشرق الأوسط، وبالتالي جهة تجد إسرائيل نفسها ملزمة بمراعاتها، غارقة حتى الرقبة في الأشهر الأخيرة في حربها في أوكرانيا.

أما في إيران فيضطر النظام إلى التصدي لاحتجاج الحجاب للشهر الرابع. وحتى لو لم يكن بوسع المظاهرات أن تؤدي إلى إسقاطه فورياً، فإنها مختلفة عن سابقاتها وتعبر عن مطالبة عنيدة بالحرية والمساواة وإسقاط حكم آية الله.

في لبنان أيضاً، الذي يعيش إحدى الأزمات الاقتصادية الأشد في العالم، فإن "حزب الله"، الذي تتهمه جهات عديدة في الدولة أنه المسؤول عن التدهور، لا يزال من الصعب عليه تجنيد أغلبية لانتخاب رئيس جديد يتعاون معه.

وما يساهم أكثر من ذلك لوهم تقلص التهديدات على إسرائيل، حقيقة أن العودة إلى الاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى، والتي وصفتها إسرائيل أنها خطيرة، تبدو الآن أبعد من أي وقت مضى.

لكن هذه الصورة مخادعة. رغم الحرب في أوكرانيا، لم يتركوا الروس المنطقة تماماً، وهم ينشغلون في هذه اللحظة أيضاً في محاولة التوسط بين اردوغان والأسد. الإيرانيون، رغم المظاهرات في الداخل، يواصلون تصدير الإرهاب ومحاولة تهريب سلاح متطور إلى "حزب الله" في لبنان. وهذا الأخير، رغم الأزمة الداخلية في لبنان، يواصل الاستعداد للمواجهة مع إسرائيل.

لكن الحديث يدور عن أكثر من هذا بكثير. فتحوُّل روسيا وإيران إلى دولتين منبوذتين في نظر الأسرة الدولية وتخضعان لعقوبات متشددة، أدى في الأشهر الأخيرة إلى تعاون عسكري وأمني غير مسبوق بينهما. ما كان ينبغي لإسرائيل أن تنتظر تحذيرات وزير الخارجية الأمريكي كي تفهم بأن روسيا قد تدفع لإيران ثمناً للمساعدة التي تمدها بها – بتوريد مُسيرات انتحارية وصواريخ باليستية – بعملة إسرائيلية. مثل تقييد إضافي لحرية عمل سلاح الجو في سماء سوريا ولبنان.

وهذا الموضوع أصبح ملحاً أكثر، من اللحظة التي نشرت فيها التسريبات عن نية إيران تحويل إرساليات السلاح إلى "حزب الله" من المسار البري عبر العراق وسوريا، إلى المسار الجوي عبر مطار بيروت. بشكل شاذ، تسكت إيران و"حزب الله" الآن عن التحدي الذي رفعته إسرائيل إلى لبنان، في أنها لن تتردد في مثل هذه الحالة في قصف المطار. لكن الجميع يدرك بأن قصفاً في بيروت لا يشبه قصفاً في دمشق. هل سيساند الروس الإيرانيين؟ هل سيتجلد "حزب الله"؟ وكيف سيرد الأمريكيون؟

الإحساس الكاذب بأن الحرب في أوكرانيا أوقفت الشرق الأوسط عن السير، صحيح أيضاً بالنسبة للسباق النووي لإيران. فالعودة إلى الاتفاق النووي قد تبتعد، لكن إيران تبدل دائماً أجهزة طرد مركزي قديمة بجديدة وسريعة أكثر، وتواصل تخصيب اليورانيوم إلى درجة عسكرية، وهي على مسافة أسابيع قليلة من جمع الكمية اللازمة لإنتاج قنبلة واحدة.

* * *

معاريف: بكين تدخل من عتبة الرياض وبايدن يحذروإسر ائيل تعيد قراءة المثل الفرنسي

بقلم زلمان شوفال

على مدى التاريخ كانت المنطقة التي تسمى اليوم الشرق الأوسط مجموعة من الدول الأخرى – بابل، مصر، فارس، اليونان، روما، الإمبراطورية العثمانية، وذلك بسبب كونها جسراً برياً بين ثلاث قارات وبين بحرين. في العهد الجديد، وبخاصة بعد اكتشاف النفط، أصبحت منطقة مرغوباً فيها من دول مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا – وهذه الأخيرة وإن لم تكن محتلة، كانت ذات وجود سائد من خلف الكواليس، بل أمامه أحياناً. والآن، جاء دور الصين؛ في الحرب الباردة كان الشرق الأوسط ساحة المناوشات الأساس بعد ألمانيا، بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، وأدى النزاع العربي الإسرائيلي فيها دوراً مركزياً، أحياناً كمحرك ومسرع، وأحياناً كلاقط برق. في الفترة ما بعد الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة جهة تكاد تكون كلية القدرة في المنطقة من ناحية عسكرية وسياسية واقتصادية، وبلا منافسين حقيقيين، إلى أن أعلن الرئيس أوباما عن نقل المحول

الاستراتيجي لأمريكا من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى؛ تغيير ارتبط به أيضاً الرئيسان ترامب وبايدن لأنهما اعتقدا، كما يتبين بالخطأ، فإن أهمية النفط والغاز انخفضت.

في أعقاب إخراج تدريجي للقوات الأمريكية من المنطقة، نشأ فراغ جغرافي سياسي حاولت روسيا بوتين أن تملأه، لكن الصين تصبح الآن وبسرعة اللاعب الرئيس، وتحتل مكان روسيا أيضاً، التي تضطر بسبب تورطها في أوكرانيا إلى تقييد تدخلها في أماكن أخرى. وجراء لذلك، وإن كان من السابق لأوانه الحديث عن حرب باردة جديدة – بشكل مفعم بالمفارقة، تجد أمريكا نفسها في ساحة مواجهة مع الصين ليس فقط في الشرق الأقصى، مثلما توجه أوباما وخليفتاه، بل وفي الشرق الأوسط أيضاً. تتطلع الصين إلى تغيير النظام العالمي كي تضمن النصر الأيديولوجي وأهدافها الجغرافية السياسية على الغرب الذي تقف على رأسه الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج الفارسي بخاصة تبدو لبكين ملائمة على نحو خاص لرفع مستوى مكانتها الدولية. وذلك لأن دول المنطقة نفسها يسودها إحساس بأن أمريكا أقل اهتماماً بها. زيارة الرئيس الصيني شي جين فينغ إلى السعودية مؤخراً، والاستقبال الفاخر الذي أجري له هناك – بخلاف الحدث المتواضع مع الرئيس بايدن قبل ذلك – كانا تعبيراً ملموماً عن ذلك.

إضافة إلى المصلحة الواضحة لضمان توريد منتظم للنفط من الشرق الأوسط، تسعى الصين إلى إضعاف المكانة العامة للولايات المتحدة في المنطقة، النية التي تعتمد على أي حال على ميول الولايات المتحدة نفسها لتقليص وجودها. علاقات الولايات المتحدة مع السعودية وحاكمها الفعلي ولي العهد محمد بن سلمان أصبحت عكرة في أعقاب قضية خاشقجي ورفع أسعار النفط الخام بخلاف مطالبات واشنطن. السعودية وإن كانت لا تسير بعيداً حقاً، إلى حد تدمير علاقاتها التقليدية، بما فيها العسكرية مع أمريكا، لكن كما يقول المثل الفرنسي: كل شيء بالتوازن المناسب. ومن جهة أخرى، ومع أن أمريكا غفت في حراستها وبالتأكيد لم تكرس للميول الصينية الانتباه اللازم، فإنها تستعد الآن بقوة أكبر للتصدي لها. لقد حذرت إدارة بايدن مؤخراً دول المنطقة من أن للصين ميولاً لا تخدم مصالحها الحقيقية. مشكوك أن تحقق هذه التحذيرات هدفها بالكامل، وذلك بسبب أخطاء الماضي وفي ضوء المسائل التي تثور حول استقرار سياسة الولايات المتحدة في عصر تقويض المسلمات في ساحاتها السياسية والاجتماعية.

لقد كانت للصين علاقات، أساساً اقتصادية وأحياناً ثقافية، مع المنطقة منذ آلاف السنين. ولكن حتى وقت أخير مضى، ليست مصممة بشكل خاص، لا من جانبها ولا من جانب شعوب المنطقة. لكن مبادراتها الحالية بالتأكيد تشكل فصلاً فاعلاً جديداً في نهج الصين، وهي تعمل على زيادة نفوذها بسبل أخرى أيضاً، بما في ذلك نشر شبكات اجتماعية، وإقامة جامعات مثل تلك التي في إسرائيل، ومحاولات شراء موانئ في إطار "الحزام

والطريق" الخاص بها.

بالنسبة لإسرائيل، تثير العلاقات مع الصين مشاكل معينة بسبب علاقاتنا مع أمريكا التي لا تراها بعين طيبة. "عراب" العلاقات مع الصين الشيوعية كان في حينه دافيد بن غوريون، لكن بسبب موقف واشنطن السلبي تأجلت العلاقات الدبلوماسية معها. ومنذئذ تطورت العلاقات بسرعة وباتجاهات مختلفة وأصبحت عاملاً غير هامشي من ناحية الدولتين – بالنسبة لإسرائيل بالمفهوم الاقتصادي لدرجة تحول الصين إلى واحدة من شركائها التجاريين الأساسيين، ومن ناحية الصين، إضافة إلى الجوانب التجارية، في مواضيع التكنولوجيا، والزراعة الحيوية وما شابه أيضاً. في الماضي، جرى تعاون ما أيضاً في مواضيع أمنية، لكن عقب تدخل أمريكي نشط، توقفت هذه العلاقات. والآن نشهد تحذيرات متكررة من جانب الولايات المتحدة عن أعمال مشتركة أو استثمارات من الصين – تحذيرات لا يمكن تجاهلها.

* * *

هآرتس: إسرائيل في تحقيقها مع 3 نشطاء في حيفا: رفع العلم الفلسطيني "خرق للنظام"

يبدو أن شرطة إسرائيل توسع صراعها ضد العلم الفلسطيني. ما بدأ في القدس، حيث تعتقل الشرطة في السنوات الأخيرة متظاهرين يرفعون الأعلام، حتى دون أن يشكلوا تهديداً على أحد، ينتقل الآن إلى حيفا. السبت، أوقفت الشرطة للتحقيق ثلاثة أشخاص في مظاهرة لحركة حراك في حيفا، كانت جريمتهم رفع علم فلسطين. لا يدور الحديث عن تفسير؛ فالشرطة نفسها تعترف أن جريمتهم تتلخص في هذا. وها هي لغة بيانها: "في أثناء المظاهرة، رفع ثلاثة متظاهرين، اثنان من سكان حيفا ابنا 67 و20، ومقيم برقان ابن 31 أعلام فلسطين. بعد أن شرح لهم قائد الحدث بأن رفع أعلام فلسطين في المكان هو خرق للنظام العام ويمس بأمن وسلامة الجمهور بسبب آلاف محتفلي "عيد الأعياد" في المكان، ووجههم بإنزال الأعلام، ولما لم يفعلوا ذلك أمر قائد القوة بتوقيف المشاركين بسبب إفشال أفراد الشرطة وخرق النظام العام. نقل المشبوهون إلى التحقيق في محطة الشرطة في حيفا".

الثلاثة، الذين أفرج عنهم بالكفالة الذاتية في المساء إياه، كانوا محقين في رفضهم. فلا نص في القانون يمنع رفع علم فلسطين والذي هو، كما يجدر بالذكر، العلم المعترف به والرسمي للسلطة الفلسطينية أيضاً، والتي وقعت دولة إسرائيل معها على اتفاقات سياسية، وتتعاون معها في شؤون أمنية ومدنية بشكل جار منذ نحو 30 سنة. وليس هذا فقط، بل تقرر بتعليمات من المستشار القانوني للحكومة.أنه لا يجب العمل على إزالة العلم، إلا عندما يكون "تخوف بمستوى معقولية عالٍ من أن يؤدي رفعه إلى خرق خطير للسلامة العامة".

مقلقة حقيقة أن مظاهرة حركة حراك في حيفا مع أعلام فلسطين ليست حدثاً شاذاً، فهم يجرونها كل أسبوع من جادة بن غوريون في المدينة، احتجاجاً على مواضيع مختلفة، وتقرر شرطة حيفا هذه المرة استعراض العضلات.

الأربعاء الماضي، استدعت ممثلي حراك للاستيضاح، وطلبت منهم منع المظاهرة بسبب قرب موعدها من احتفال "عيد الأعياد". ورداً على ذلك، أشارت منظمة "عدالة" في كتاب للشرطة، إلى أن حظر إجراء المظاهرة ليس قانونياً. وفي الغداة اتفق على أن تنقل المظاهرة إلى ميدان حدائق البهائيين، ويقدم موعدها بساعة ونصف. ومع أن متظاهرين التزموا بما اتفق عليه، أوقفتهم الشرطة للتحقيق.

لا يمكن أن نعرف إذا كان هذا استعداداً من الشرطة لـ"زمن بن غفير" وصلاحياته الجديدة. على أي حال، يبدو أن العلم الفلسطيني بات يعدّ إزعاجاً بحد ذاته للنظام العام، وبات رافعوه مشبوهين أيضاً. على المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهرب ميارا، أن توضح لشرطة إسرائيل بأن رفع أعلام فلسطين مسموح في القانون ومحمي بحرية التعبير.

* * *

يديعوت: للمستشارة القانونية والنائب العام: ماذا عن تهديد نشطاء الليكود للمحامين و أبنائهم في قضية نتنياهو؟

بقلم يوفال البشان

واضح أن المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهرب ميارا، والنائب العام للدولة عميت ايسمن، لا يستطيبان ضوء الكشافات. بخلاف سابقيهما في المنصب، فإنهما يقلان من التحدث للجمهور ويكتفيان بإحاطات صحافية من مقربيهما لنقل الرسائل. وحتى هذا بتقنين كبير. ثمة فضل في هذا الأمر في الأيام العادية. بعد سنوات طويلة، تحول فيها كبار رجالات وزارة العدل أنفسهم من حماة حمى القضاء إلى أيقونات أخلاقية، فإن سلوكاً كهذا يشكل بداية إصلاح وشفاء. غير أن الأيام ليست عادية. المحامية ليئات بن آري، المدعية العامة في محاكمة نتنياهو، وأبناء عائلتها، يشعرون بأنهم يتعرضون للتحرش والتهديد من ناشط الليكود رامي بن يهودا، الذين -حسب ادعائها- رفع أفلام تهديد ضد ابنها إلى الشبكة. ولهذا السبب، رفعت النيابة العامة طلباً لأمر منع تحرش تهديدي ضده. وعن حق. فإرهاب المدعية العامة في هذه المحاكمة ليس اجتيازاً لخط أحمر، بل هدم للسور الذي يحيط بقلعة استقلال القضاء. في هذه الأيام، حين أطلق كلمتي "نهاية

الديمقراطية" في الهواء بشكل عديم المسؤولية، بشأن أي تغيير يقترح في جهاز القضاء، وإن كان من الصعب احتواؤها – إلا أن الحقيقة هي أن التنكيل بالمدعين العامين هو بداية النهاية.

وعليه، فقد توقعت من المستشارة القانونية والنائب العام للدولة أن يقودا بنفسيهما هذا الطلب بخاصة، والكفاح ضد هذه الظواهر للتحرش بالمدعين العامين وأصحاب المناصب شبه القضائية بعامة. فضلاً عن مسألة الزمالة، فإنهما رئيسا المنظومة. بصفتهما زعيمين، كان يفترض بهما أن يقفا في قاعة المحكمة، ويجلسا في المقعد أمام المحامية بن آري، ويديرا الطلب بصوتيهما. كان هذا حرجاً ليس فقط كي لا تشعر المدعية العامة بأنها وحيدة، بل كي تفهم المحكمة وباقي المشاركين الخطورة التي يرى فيها قادة المنظومة الأفعال موضع الادعاء.

لكنهما لم يكونا هناك، والمدعية العامة، وإن كانت أحيطت بالزملاء من النواب العامين، بقيت وحدها مرة أخرى. ربما لهذا السبب دار الموضوع كمثابة نزاع شخصي خاص بين بن آري وبن يهودا، حيث إنه دارج في مطارحنا القضائية (الساعية للتسوية وللقليل من الحسم) وأدى بالقاضية أن تعرض على بن آري الاكتفاء بالتزام "جنتلماني" من جانب بن يهودا بأن تسحب كل المنشورات المتعلقة بابنها وأن يبتعد عنها، ولم يصدر الأمر القضائي. سارع بن يهودا لقبول العرض (جنتلمان أم لا؟)، واضطرت بن آري استجداء إصدار الأمر القضائي لأنها لا تثق بجنتلمانيته. في نهاية اليوم، أصدرت المحكمة أمراً يأمر بن يهودا بشطب المنشورات عن الشبكة، لكنها ردت الطلب بالابتعاد عن بن آري وابنها واكتفت بتعهده ألا يفعل ذلك.

بسبب تلك الموافقة "الجنتلمانية"، لم تفرض المحكمة عليه كفالة مالية لضمان تنفيذ تعهداته. هذه ليست المرة الأولى التي يترك فيها مدعون عامون لمصيرهم أمام أولئك الذين يسعون للمس بطهارة الإجراء القضائي المرتبط بملفات نتنياهو. حصل هذا عندما لاحق معارضو نتنياهو المستشار القانوني السابق مندلبليت في السوبرماركت وتظاهروا أمام بيته للتأثير على قراره رفع لائحة اتهام ضد نتنياهو، وهذا يحصل الآن، حين يحاول مؤيدو نتنياهو تشويش عمل الادعاء العام للأسباب المعاكسة. المستشارة القانونية نفسها أشارت إلى ذلك حين كتبت أنه "في السنوات الأخيرة" تتزايد الحاجة لتصدي محافل إنفاذ القانون في الدولة للجوانب المختلفة من ظاهرة المس بالموظفين العامين، والتي تستهدف بوضوح إفشال إرهابهم وردعهم عن أداء المهام العامة". رغم ذلك، ليس هناك نائب عام تكبد عناء الوقوف في قاعة المحكمة ليقود هذا الطلب المهم جداً.

خسارة

* * *

هآرتس: بحجة "مسار القطار": إسرائيل تستهدف أراضي المقيبلة.. والأهالي: حولونا إلى غيتو ويريدون تهجيرنا

بقلم أوركشتي وضياء حاج يحيى

اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في المنطقة الشمالية ستناقش الاعتراضات على خطة إحياء مسار القطار الذي كان يعمل في السابق بين العفولة وجنين. الخطة الجديدة تشمل، ضمن أمور أخرى، محطة مواصلات عامة ومعبراً كبيراً للشاحنات ومعبر حدود متطوراً، ستتم إقامتها على نحو 1700 دونم شمال الخط الأخضر قرب قرية المقيبلة العربية التابعة للمجلس الإقليمي جلبوع، التي بمعظمها بملكية سكان القرية. وحسب ادعاء قطار إسرائيل وإدارة التخطيط في وزارة الداخلية، يدور الحديث عن "بنية تحتية لها أهمية استراتيجية لمستقبل المنطقة وتطورها"، التي ستمكن في المستقبل من "نقل البضائع من حيفا والعفولة إلى المنطقة الصناعية التي تقام في هذه الأثناء شمالي جنين". ولكن لا يوجد في تخطيط السلطة الفلسطينية أي ذكر لقطار يربط المدينة مع حدود إسرائيل عبر المقيبلة.

لكن حسب أقوال سكان هذه القرية، فإنهم "ينوون مصادرة أكثر من نصف أراضي القرية لصالح قطار لن يصل إلى أي مكان". تيسير القاسم، وهو أحد السكان، قال إن "الهدف تهجير سكان القرية"، وأضاف: "بصفتي مواطناً أحترم القانون، أشعر باليأس. الحكومة تسحقنا بقدم فظة ووحشية، ونحن نحارب من أجل البيت. لن نسمح بأن بتنفيذ هذا المشروع، لأن الحديث يدور عن حرب وجودية. هذا النضال ليس على قطعة أرض، بل على مستقبل أولادنا ومستقبل القرية".

تم شق مسار القطار بين العفولة وجنين في 2012 بالتعاون بين تركيا وألمانيا. ويدور الحديث عن مقطع أول، جزء من "سكة حديد السامرة"، تصل إلى نابلس وطولكرم، وكان يتوقع أن تنتهي في القدس، ولكن لم يتم استكمالها. هذا المسار عمل، ولكنه أخذ يتقلص حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. مع مرور الوقت، تم تفكيك السكة، وبني بدلاً منها مبان أخرى. مع ذلك، ما زالت بقايا عدد من المحطات موجودة على الأرض.

التخطيط الجديد لمسار القطار استمر سنوات كثيرة. وحسب إدارة التخطيط في وزارة الداخلية، فقد استمر باستثمار ملايين الشواقل.

في تفسيرات الخطة، كتب أن المسار الجديد يستهدف الربط بين المعبر التجاري الذي سيقام قرب المقيبلة وسيستمر "على طول المسار التاريخي لسكة القطار التركية" وسيربط مع "سكة الغور"، على بعد مسافة 2 كم عن العفولة. وهو ربط سيسمح بالحركة نحو الشرق، إلى بيسان، "ومن هناك إلى الأردن في المستقبل"، أيضاً إلى الغرب، إلى ميناء حيفا.

وقد كتب أيضاً بأن الخطة ترتكز على "سياسة وزارة المواصلات التي تريد تعزيز ربط سكة الحديد بين السلطة الفلسطينية والأردن وميناء حيفا. طبقاً لذلك، فإن تخطيط سكة الحديد يتناسب مع تخطيط منطقة صناعية، التي تتم إقامتها بمبادرة دولية داخل مناطق السلطة الفلسطينية". الحديث يدور عن المنطقة الصناعية الموجودة في شمال جنين، والتي تقام في السنوات الأخيرة بالتعاون بين تركيا وألمانيا. ستقام في المقيبلة إلى جانب المعبر التجاري محطة للركاب، وسيتم الحفاظ على منطقة لنقل المعبر البري جلبوع (الجلمة) الذي يوصل إلى حدود السلطة.

المنشأة في المقيبلة يمكن أن تربط بالقطار الذي سيخرج من جنين حسب "خطة هيكلية إقليمية (جزئية) لسكة الحديد في يهودا والسامرة"، التي أودعتها الإدارة المدنية قبل 12 سنة تقريباً. ولكن منذ ذلك الحين لم يتم دفعها قدماً. "الخطة غير سارية المفعول، سواء قضائياً أو تخطيطياً"، كتب في الاعتراضات التي قدمها سكان القرية من خلال منظمة "عدالة" وجمعية "بمكوم". وحتى إن الخطة لم تودع للاعتراضات لأنه "لم يتم استكمال التنسيق (من بين ذلك مع السلطة الفلسطينية) كشرط لذلك". النقاشات الأخيرة حول الخطة كانت في تموز 2013. وفي اعتراض السكان تمت الإشارة إلى أنه "حسب جميع المعايير المنطقية، يجب أن نعتبر هذه الوثيقة مسودة حفظت، ليس أقل من ذلك. ويجب ألا يعطى لها أي وزن، أو التخطيط بحسبها".

اقترح جهاز التخطيط الفلسطيني الربط بين قطار جنين وسكة الحديد في الغور، لكن في مكان آخر بعيد عن المكان الذي تريده إسرائيل. "الدفع أحادي الجانب إلى الأمام بخطة إسرائيل بدون التنسيق مع السلطة الفلسطينية وخلافاً لخططها، قد يشكل خرقاً للقانون الدولي"، كتب في الاعتراض. "حيث إن هناك شكاً إذا كانت هذه الخطة ستخدم السكان المحليين، كما هو مطلوب من نشاطات القوة المحتلة أو أنها تخدم أهدافاً أخرى". حسب الاتفاق الائتلافي بين الليكود وحزب "الصهيونية الدينية"، فإن الأخير تحمل "المسؤولية الكاملة عن مناطق عمل الإدارة المدنية". بالإضافة إلى ذلك، فإن مسار القطار الجديد يصطدم بخطط أخرى صودق عليها في السابق والتي بحسبها ستقام قرب المنطقة الصناعية الفلسطينية محطة لتوليد الكهرباء ومحطة للغاز تتم تغذيتها من أنبوب يمر داخل حدود إسرائيل. "عدم التنسيق بين ثلاث منظومات تخطيط تعمل في المنطقة، الإسرائيلية داخل حدود إسرائيل، الإدارة المدنية في مناطق "ج" في الضفة الغربية، والسلطة الفلسطينية، أدى إلى وضع تمنع فيه البنى التحتية إحداها الأخرى. من هنا، فإن ربط سكة الحديد المقترحة مع مسار المخطط الهيكلي في "يهودا والسامرة" غير ممكن"، كتب في اعتراض السكان.

يعيش في القرية نحو 4300 شخص، وتريد الخطة مصادرة نحو 55 في المئة من أراضيهم لصالح محطة القطار والمعبر التجاري والمعبر الحدودي المستقبلي. في النقاشات التي جرت في العام 2020 اعترف ممثل وزارة الدفاع

بأنه من غير الواضح هل ومتى سينقل المعبر الحدودي إلى المنطقة الجديدة، لأنه لا يوجد اتفاق مع السلطة الفلسطينية.

تيسير القاسم قال إنه لا يوجد في المقيبلة مخزون للأراضي، وهذه الخطة ستحول القرية إلى قرية محاصرة. "لقد حولونا إلى غيتو، مخيم للاجئين. يمنع علينا التمدد شرقاً وشمالاً وجنوباً، ولم يبق لنا إلا الغرب فقط"، قال. "هذه سياسة محسوبة". في أعقاب المصادرة المخطط لها لأراضي القرية، ربما تحدث صراعات داخلية على الأراضي، وقد تمتد إلى مسارات عنيفة.

تيسير القاسم هو أب لأربعة أولاد. وقال بأن في القرية ضائقة سكن صعبة، وإنه لم يبق للشباب أي مكان كي يقيمون فيه بيوتهم. لذلك، يخرج بعضهم للبحث عن مكان للسكن في بلدات أخرى. "الخطة ستمنع حتى البناء على متر واحد في المستقبل. يبدو أن من يؤيد هذه الخطة يريد دهورة المقيبلة إلى أماكن الجريمة والعنف. وعندها سيبدؤون الحديث عن العنف في الوسط العربي، رغم أنهم هم الذين يخلقونه. أبحث عن سبب يجعلني أصدق بأنه مشروع وطني، ولن أعارض ذلك. ولكن يجب فحص الأمور بشكل متزن. لا يمكنك سحق قرية بأكملها يعيش فيها نحو 5 آلاف نسمة ويدفعوا كل ثمن هذا المشروع"، قال.

هذه الخطة تعارضها أيضاً وزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي، التي أرادت قبل أسبوع تأجيل النقاش الذي خطط له اليوم. "إلى حين استكمال فحص بدائل مختلفة بشكل معمق"، قالت. "أيضاً سكان القرية يخافون وبحق، لأن البديل الحالي سيضر بمستقبلهم. عندما يتم تخطيط البنى التحتية، يجب التأكد من أن الإضرار بالمدنيين أصغر ما يكون، وخصوصاً عندما يدور الحديث عن الشرائح السكانية الأكثر فقراً".

رفضت اللجنة اللوائية طلب ميخائيلي وصمموا على دفع الخطة قدماً. "أهمية المكان الدقيق لسكة الحديد تنبع أيضاً من الأهمية الكامنة بربطها مع البنى التحتية التي يتوقع إقامتها في الطرف الثاني للمعبر الحدودي"، هكذا بررت اللجنة الرفض. في رسالة أخرى أرسلتها أمس ميخائيلي، كتبت: "رد اللجنة "يثير الخوف من أنها لن تعطي الوزن المناسب للاعتراضات وفحص حلول شاملة أكثر". شارك في الاعتراضات أيضاً رئيس المجلس الإقليمي جلبوع، عوفيد نور، الذي حذر في السابق من "ضرر ساحق بالمقيبلة".

حسب قول المحامية ميسانة موراني، من جمعية "عدالة"، فإن سكة الحديد الجديدة "تم عرضها على سلطة التخطيط على اعتبار أنها تخدم هدف نقل البضائع وكجزء من تجسيد حلم طوباوي لشرق أوسط جديد. ولكنها لا تستطيع أن ترتبط بأي خطة لسكة حديد في الضفة الغربية، لا خطة الإدارة المدنية ولا الخطة الرسمية للسلطة الفلسطينية".

سيزار يهودكن، من جمعية "بمكوم"، قال إن الخطة المقترحة "لم تتطرق للواقع على الأرض، وستضر بسكان

المقيبلة. نأمل أن تستيقظ مؤسسات التخطيط وتلغي المسار المقترح لصالح بديل متزن أكثر". ومن إدارة التخطيط جاء بأن "الحديث يدور عن خطة هي في مرحلة تقديم الاعتراضات. ولا يمكننا التطرق إليها".

* * *

هآرتس: في الاتحاد الأوروبي يقلقون، لكنهم لن يفرضوا عقوبات على إسرائيل

بقلم يوسي ميلمان

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

بروكسل. منذ فوز بنيامين نتنياهو في الانتخابات الاخيرة، والآن قبل انتهاء المفاوضات الائتلافية، تسمع في معسكر "فقط ليس بيبي" اصوات غير قليلة التي تتوقع أو تأمل فرض عقوبات دولية على اسرائيل. هذا حدث ايضا في السابق في اوساط من يؤيدون السلام الذين يئسوا من الطريق المسدود في المفاوضات مع الفلسطينيين، لكن الآن هذا التوق آخذ في التعزز. للاسف، يجب علي أن اخيب أملكم. هذا لن يحدث.

في محادثات مع متخذي القرارات ومع موظفين في مقر الاتحاد الاوروبي في بروكسل تولد لدي الانطباع بأنهم وبحق يقلقون من تصريحات من يتوقع أن يصبحوا وزراء في الحكومة الجديدة. غالبيتهم لم يسمعوا في أي يوم عن ايتمار بن غفير وبتسلئيل شموتريتش واوريت ستروك وآفي معوز واعضاء احزاب اليمين المتطرف المكلفين بتولي مناصب رفيعة. أولا، هناك يخشون من معاملة عدائية وهجومية للحكومة الجديدة تجاه الفلسطينيين، المتمثلة في توسيع المستوطنات والاعلان عن ضم الضفة الغربية وتجاهل (وحتى تشجيع) مجموعات مسلحة مثل شبيبة التلال التي ستزيد اعمال التنمر ضد الفلسطينيين.

خوف آخر هو المس باستقلالية جهاز القضاء وتقليص حرية الصحافة والحرية بشكل عام وتآكل قيم الديمقراطية الاساسية كما يحدث في هنغاريا وبولندا وسلوفانيا وسلوفاكيا ودول اخرى تنازلت عن نموذج الليبرالية الغربي. هذه التوجهات تفشت في اسرائيل منذ عودة نتنياهو الى الحكم في 2009، والتي يتوقع أن تشتد. ايضا يقلقون هناك من أن تحاول الحكومة الجديدة تقليص نشاطات جمعيات وهيئات غير حكومية (مثل إن.جي.أو) التي تشجع على التعايش بين اليهود والعرب وعلى التعليم الديمقراطي وعلى مساعدة اللاجئين وعلى دعم طائفة المثليين. الاتحاد الاوروبي يضخ ملايين الدولارات كل سنة لهذه الهيئات خلافا لرغبة جمعيات يمينية مثل "إن.جي.أو. مونتر" للبروفيسور جيرالد شتاينبرغ وجمعية "اذا شئتم" و"هذه بلادنا" وغيرها، التي تحاول بواسطة الوشاية أن تخرج منظمات لحقوق الانسان خارج القانون.

رغم القلق إلا أن سيناريوهات فرض عقوبات عسكرية أو اقتصادية على اسرائيل غير واقعية. قرارات الاتحاد يجب اتخاذها باجماع الـ 27 دولة الاعضاء فيها. خلال السنين قام نتنياهو بتنمية علاقات وثيقة مع دول في شرق ووسط اوروبا مثل رئيس حكومة هنغاريا، فيكتور اوربان، ورئيس حكومة بولندا، متاوش مورفتسكي، مع غض النظر عن دعمهم لجهات قومية متطرفة، الكثير منها لاسامية. وقد فعل ذلك من اجل أن تقطع هذه الدول الطريق امام أي محاولة لدول غربية في اوروبا لاتخاذ خطوات عقابية ضد اسرائيل. مجال مناورة الاتحاد الاوروبي في كل ما يتعلق بالنشاطات ضد اسرائيل هو صغير جدا. الأداة الرئيسية التي لديه هي بند الاستثناء. اسرائيل والاتحاد الاوروبي وقعوا على اتفاق باسم "هورايزن" (الافق) الذي ينص على أن اسرائيل ستحول لشركات خاصة وحكومات في الاتحاد نحو 2.5 مليار دولار خلال سبع سنوات من اجل تمويل بحث وتطوير مشترك في مجال الصناعة والثقافة والاكاديميا. هذه الاستثمارات تشاعد الاتحاد على توسيع المشاريع، وفي نهاية المطاف تؤدي الى استثمارات راجعة بحجم أكبر في اسرائيل.

الاسرائيليون، سواء مواطنون أو جمعيات، لا يستطيعون الاستفادة من هذا البرنامج. اليمين في الواقع قال "لا"، لكن حكومات نتنياهو وبينيت (بما في ذلك يئير لبيد)، صادقت بالفعل على خطة الاتحاد بمقاطعة المستوطنين. ولكن مؤخرا، بضغط من ايبلت شكيد، طلب بينيت من لبيد تأجيل الانضمام للخطة، وهو وافق على ذلك. الآن يصعب التصديق بأن الحكومة الجديدة ستوافق على بند الاستثناء. ايديولوجيا ارض اسرائيل ستتغلب على الاعتبارات السياسية والاقتصادية. واذا تم تجميد التعاون مع خطة "هورايزون"، أي أن اسرائيل مرة اخرى ستكون رهينة في يد المستوطنين، فان هذا الامر سيلحق الضرر بمشاريع ثقافية وصناعية وهايتيك. ايضا التعاون وتبادل المعلومات في مجال الصحة والاعلام يمكن أن يتضرر في هذه الحالة. مثلا، شركات الهواتف المحمولة يمكن أن تجد نفسها مقاطعة بشكل يمنع، أو على الاقل يصعب أو يزيد التكلفة، استخدام الاسرائيليين لهواتفهم المحمولة في الخارج.

إذا احتجت الحكومة الاسرائيلية الـ 37 فان الاتحاد سيضطر الى الرد، لكن قدرته كما قلنا محدودة وهو لن يتمكن من اتخاذ خطوات تهز اسرائيل وتؤثر على نمط الحياة فيها. الاسرائيليون لن تتم مقاطعتهم في اوروبا، والعلاقات التجارية معها لن يتم تقليصها بشكل كبير، على الاكثر سيكون هناك ازعاج بسيط وعدم هدوء ولدغة سهلة هنا وهناك. كل من يعتقد أن الاتحاد سيفرض عقوبات مؤلمة على اسرائيل من اجل أن تغير حكومة اليمين سياستها، يحلم. الاتحاد الاوروبي، حتى لو أنه لم يرغب في ذلك وحتى اذا قام بادانة خطوات الحكومة الجديدة، إلا أنه سيتكيف مع الواقع الجديد في اسرائيل ولن يقوم باخراج للمعسكر الليبرالي حبة الكستناء من النار التي اشعلها اليمين.

* * *

هآرتس: قانون منح الجنود حصانة قضائية سيعرضهم للخطر

بقلم ينيف كوفوفيتش

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تحذر جهات رفيعة في جهاز الأمن من تداعيات صعبة لمشروع القانون الذي ينوي رئيس قوة يهودية، إيتمار بن غفير، تقديمه

والذي بحسبه سيحصل الجنود ورجال الشرطة على حصانة من التحقيقات والمثول للمحاكمة على أفعال نفذوها في حالات عملياتية. وفي جهاز الأمن يزداد الانتقاد لرئيس الأركان، أفيف كوخافي، الذي هو في آخر فترة ولايته، لأنه لا يسمع أي صوت بشكل واضح وقاطع فيما يتعلق بالمس باستقلالية الجيش وقادته.

حاول بن غفير للمرة الأولى إجازة القانون قبل سنة عندما كان عضواً في الكنيست في المعارضة. «لقد حان الوقت لإعطاء الجنود ورجال الشرطة لدينا الحماية. وقد حان الوقت ليكون الجنود منشغلين بتصفية الإرهاب وليس الخوف من التحقيق معهم في الشرطة العسكرية»، قال في حينه. والآن طرح حزبه مرة أخرى الموضوع، وفي هذه المرة كشرط لانضمام رجاله إلى الحكومة. «نصمم على قانون الحصانة للجنود ورجال الشرطة، وعلى تغيير أوامر فتح النار»، قال مؤخراً حنمئيل دورفمان، رئيس طاقم المفاوضات الائتلافية لقوة يهودية، والذي سيتولى منصب رئيس مكتب بن غفير كوزير للأمن القومي، في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل اليوم». «من غير هذه الأمور لا يوجد لنا ما نبحث عنه في الحكومة.«

أيضاً عضو الكنيست في الحزب، العميد احتياط تسفيكا فوغل، يعتبر القانون من المهمات الأولى للحزب في الائتلاف.

في جهاز الأمن لا يعرفون حتى الآن أي شيء حول نوايا الحكومة الآخذة في التبلور، ويتغذون بالأساس من وسائل الإعلام ومن المقربين، لكن هذه القضية تقلق جداً الجيش. وصفت جهات أمنية القانون وتداعياته بأنه «كارثة» و»عملية تخريب استراتيجية» و»تنازل عن الجنود والضباط.« وحسب قول هذه الجهات فإن إسرائيل يمكن أن تفقد الأداة الأكثر أهمية التي تعطيها فضاء من الشرعية الدولية أثناء القتال.

أيضاً في جهاز الأمن أشاروا إلى أنه حتى الآن رغم الأحداث الصعبة، التي تورط فيها جنود ورجال الشرطة، فإنه لم يتم تقديم أي جندي أو شرطي لمحكمة العدل الدولية. وحسب الادعاء فإن هذا الأمر ينبع من المكانة القوية والمستقلة لمنظومة القضاء العسكرية والمدنية في إسرائيل، التي تعتبر ذات مصداقية في نظر المجتمع

القانوني الدولي. ومحكمة الجنايات الدولية مطلوب منها العمل في حالات جرائم نفذها مواطنون لم يعاقبوا عليها من قبل دولتهم.

نقطة انطلاق المجتمع الدولي هي أن الدولة السليمة تعرف كيفية تقديم مواطنيها للمحاكمة إذا قاموا بخرق القانون، لذلك فإن تدخل المحكمة الدولية يصبح تدخلاً زائداً. تعمل المحكمة حسب مبدأ «الاستكمال»، أي أنه لكل دولة الحق في استنفاد جميع الإجراءات ضد مواطنيها وجنودها ورجال الشرطة فيها قبل أي جهة قانونية أجنبية معنية بالعمل ضدهم.

في حالة أن الدولة لا تقوم بالتحقيق في جرائم ارتكبها مواطنوها وتمنع تقديمهم للمحاكمة فإن المحكمة الدولية مخولة بالتدخل حتى لو كانت هذه الدولة غير مستعدة للتعاون معها.

وفي إسرائيل يعرفون بشكل جيد الأفضليات التي توجد في مبدأ «الاستكمال.« ففي 2002 قتل 15 شخصاً مدنياً أثناء تصفية قائد الذراع العسكرية في «حماس»، صلاح شحادة، عندما قصفت طائرات سلاح الجو المبنى الذي كان فيه. ووصلت هذه الحادثة إلى المحكمة العليا في إسبانيا في أعقاب التماس قدم هناك وفيه طلب إجراء تحقيق جنائي ضد المتورطين.

رفضت المحكمة في إسبانيا الالتماس بذريعة أن التحقيق الداخلي الذي أجراه الجيش الإسرائيلي والإجراءات التي تم اتخاذها في جهاز القضاء الإسرائيلي في أعقاب الحادثة كانت عميقة ومهنية ولذلك لا يوجد مكان لتدخلها في الأمر. وأيضاً عملية «الرصاص المصبوب»، التي نفذها الجيش في غزة ضد «حماس» في العامين 2008 – 2009، وصلت إلى جهات دولية.

طاقم الفحص التابع للأمم المتحدة برئاسة، ريتشارد غولدستون، طرح في الاستنتاجات أن إسرائيل قصفت في العملية مباني حكومية ومساجد ومدارس ومستشفيات ومرافق مدنية أخرى، تعتبر محمية حسب القانون الدولي.

رئيسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في حينه، ماري ماككفان ديفيز، قالت بعد تسلم التقرير إن إسرائيل قامت باستثمار موارد كثيرة وبذلت الكثير من الجهود من أجل التحقيق في مئات الأحداث التي ثار الشك حولها بوجود نشاطات معيبة نفذتها القوات أثناء العملية. لم يكن كل ذلك ليحدث دون منظومة قضاء عسكرية ومدنية قوية ومستقلة.

في جهاز الأمن قالوا إن حقيقة أنه لا يمكن التحقيق مع جنود ورجال شرطة في أحداث استثنائية وتقديمهم للمحاكمة تنفي ادعاء إسرائيل بأن منظومة القضاء فيها ذات مصداقية ومهنية، وتعرض الجنود ورجال الشرطة، ومعهم ضباط كبار وجهات مدنية وسياسية رفيعة، لخطر الاعتقال والمثول للمحاكمة في الخارج.

والتخوف هو من أن إجازة القانون يمكن أن تؤدي بالمحكمة الدولية، التي أساس عملها الآن هو حول الحرب بين روسيا وأوكرانيا وحروب في دول أفريقية، إلى تحديد جدول أولويات جديد، وأن تضع إسرائيل في مرمى الهدف.

مصدر أمني قال للصحيفة إنه إذا اعتقد أي شخص أنه يمكن تجاهل المحكمة في لاهاي دون أن تكون لذلك تداعيات فهو لا يفهم الواقع. وحسب قول هذا المصدر سيؤدي القانون إلى التخلي عن الأشخاص الذين قمنا بإرسالهم لتنفيذ مهمات من أجل أمن إسرائيل وتركهم لمصيرهم. وفي محادثات مغلقة تطرقت جهات أمنية رفيعة للمس بمكانة منظومة القضاء العسكرية والمدنية أيضاً في الساحة الداخلية، في أوساط الجنود ورجال الشرطة.

هؤلاء يمكنهم المطالبة باستخدام الحصانة التي سيحصلون عليها أيضاً في الحالات التي يكونون فيها قد خرقوا القانون حسب أوامر الجيش الإسرائيلي، ومحاولة منع قرار القادة بتقديمهم للمحاكمة بذريعة أن الأمر يتعلق بحادثة عملياتية، وهكذا يفرغون الهيئة القضائية من المضمون.

من يحاول أن يفهم معنى القانون وتداعيات القانون الذي سيمكن سموتريتش من الحصول على صلاحيات في وزارة الدفاع، على الإدارة المدنية ومنسق أعمال الحكومة في «المناطق»، هي المدعية العسكرية الأولى، العميد يفعات تومر يروشالمي، التي سيتعين عليها مواجهة واقع جديد لم يفكر أي أحد بأنه يمكن أن يحدث في إسرائيل. وفي الواقع الجديد سيكون للمدعين العسكريين التابعين للإدارة المدنية رتب عسكرية عليا، وسيتم تعيينهم من قبل السياسيين حسب مواقفهم السياسية، ولن يكونوا خاضعين للنيابة العسكرية التي تعمل حسب القانون الدولي.

حسب مصادر أمنية فإن سموتريتش ينوي إجراء نقاشات كل أسبوع مع القيادة العليا في الإدارة المدنية ومكتب منسق أعمال الحكومة في «المناطق» وتحديد السياسة والنشاطات على الأرض، وليس كمراقب من الجانب. وهناك تغيير آخر يسمع في الجيش، بطريقة غير مباشرة، هو نية الحاخامات الرئيسين الذين يتماهون مع «قوة يهودية» و»الصهيونية الدينية» أن يتم إعطاء الحاخام العسكري الرئيس رتبة جنرال (بدلاً من رتبة عميد)، بذريعة أنه لا يقل مكانة عن المدعي العسكري الرئيس. بالإضافة إلى ذلك هؤلاء الحاخامات يطالبون، من بينهم الحاخام دوف ليئور والحاخام يعقوب أريئيل والحاخام حاييم دروكمان والحاخام شلومو أفينير، بإخضاع الحاخام العسكري الرئيس للحاخامية الرئيسة في إسرائيل وليس لرئيس الأركان أو كبار ضباط الجيش الذين يأتون فوقه.

الطلبات التي تطرح في المفاوضات الائتلافية تثير انتقادات شديدة في جهاز الأمن ومن الخارج حول سلوك

رئيس الأركان كوخافي، الذي حسب المنتقدين يفضل إنهاء منصبه بعد بضعة أسابيع بهدوء دون الاحتجاج على هذه الإجراءات التي ستضر بالجيش وبمكانته.

انتقدت جهات في جهاز الأمن قرار رئيس الأركان عدم التطرق للأحداث الأخيرة، وبقاء حبة البطاطا الساخنة لمن سيرثه، الجنرال هرتسي هليفي، الذي سيتولى المنصب في الشهر القادم. خلال فترة شغله لمنصبه رئيساً للأركان تجنب كوخافي، تقريباً بصورة ثابتة، مواجهة قضايا قيمية واجتماعية وسياسية، كانت متعلقة بالجيش الإسرائيلي.

من ينتقدونه يقولون إنه في هذه الفترة هذا التدخل مطلوب لأن دور رئيس الأركان هو حماية الجيش والإبقاء عليه خارج السياسة والحفاظ على مكانته كجيش رسمي، جيش الشعب. وفي جهاز الأمن عاشوا في هذه الفترة في الظلام دون أن تعطيهم أي جهة تفسيرات وشروحات عن التغييرات بعيدة المدى التي يتوقع أن يواجهها الجيش في المستقبل القريب.

في محادثة مغلقة، الأسبوع الماضي، طرح مصدر أمني كبير قضية من بين الكثير من القضايا وحاول الحصول على إجابات من الحضور.

حسب قوله، الآن قائد المنطقة الوسطى، الجنرال يهودا فوكس، يمكنه الحصول على المصادقة الفورية من وزير الدفاع بأن يقوم على الفور بإخلاء مبنى أقيم في بؤرة استيطانية غير قانونية دون الحاجة إلى مصادقة المجلس الوزاري المصغر أو مصادقة الحكومة. وسأل: ما الذي سيحدث في المستقبل إذا رغبوا في هدم عريشة بنيت على تلة؟ هل يمكن أن يطلب قائد المنطقة مصادقة فورية؟ هل يمكن أن يصادق وزير الدفاع على الفور هاتفياً أو أنه ستكون حاجة إلى مصادقة جهات أخرى؟.

بقي هذا السؤال، مثل أسئلة كثيرة، دون جواب

* * *

هآرتس: سرعة سن القوانين في الكنيست.. تصفية للديمقراطية

بقلم نوريت الشتاين

مطالبة الوزير المكلف بوزارة الأمن الداخلي تغيير اسم الوزارة من وزارة الامن الداخلي الى وزارة الامن الوطني كانت رصاصة البداية. هو اسم مغسول للأمن السياسي لـ «مواطنين قوميين». اضافة الى ذلك طرح الوزير المكلف اقتراحا لتعديل قانون الشرطة، الذي يعني بأن الوزير سيصبح المفتش العام الفعلي للشرطة، وأن الشرطة ستكون خاضعة لسلم افضليات حسب اجندة سياسية. في اعقاب تحذير المستشارة القانونية

للحكومة وفي اعقاب الضجة التي حدثت نشر بأن الوزير المكلف سيكون مستعداً لفحص تعديل صيغ معينة. هنا لا يدور الحديث عن عيوب رمزية يمكن تعديلها من خلال تليين الصياغة، وهو النموذج الذي اصبح المستشار القانوني للكنيست خبيرا فيه في العقد الماضي من اجل شرعنة قانون معيب وتجنب الصدامات بين السلطات. الوزير واصدقاؤه في القائمة لا يخفون نية احداث تغيير «نظامي» لتجسيد الوعود للجمهور بأن يمنح أمنا شخصيا – وطنيا والمطالبة بالحصول على ادوات لتطبيق اجندة سياسية.

خلافا لما هو سائد في وضع القوانين، بالتأكيد قانون دراماتيكي جدا يغير انظمة العالم، لم تعرض أي بيانات واقعية تبرر الحاجة الى اخضاع الشرطة للحكومة من اجل حل مشكلات لا يمكن حلها في الوضع القانوني الآن. الشروحات هي ترديد شعارات فارغة من اجل الحاجة الى المساواة بين الشرطة والجيش من اجل خلق «نسيج تشريعي شامل» بين جسمين يوجد بينهما اختلاف جوهري. بالتحديد هذه المقارنة يجب التحفظ عليها.

جرى سن القانون بشكل خاطف، دون أن تعطى فرصة حقيقية لاعضاء الكنيست من جميع القوائم من اجل فحص الموضوع بشكل معمق، ودون أن توضع اوراق عمل مفصلة، ودون أن تعرض بيانات أو اجراء نقاش عام في الكنيست، بما في ذلك سماع منظم لخبراء، هذا في الوقت الذي يوجد فيه على الاجندة خوف جدي من تسييس جهاز انفاذ القانون ومن مس شديد بقدرة الشرطة على تحقيق اهدافها. الطريقة التي تم فيها ذلك تلوث هذا التشريع بعيوب اساسية جدا، لا يمكن اصلاحها عن طريق تدوير زوايا بالصياغة.

من الجدير بالذكر أن المحكمة رفضت مشروع قانون ضريبة الشقة الثالثة بسبب عيوب في اجراءات التشريع، بعد أن طرح المستشار القانوني في الكنيست رأيه بأن عملية سن القانون «تصل الى مخالفة خطيرة للاجراء التشريعي، التي تصل الى جذور هذا الاجراء». هذا في أمر ضرره العام هامشي مقارنة بالضرر الذي يمكن أن يلحق بالشرطة والجمهور والنظام في الدولة اذا تم تعديل قانون الشرطة بعد 75 سنة بتشريع خاطف كما يتم التخطيط لذلك. وقد كان لرأي المستشار القانوني في الكنيست اسهام مهم في الغاء القانون، ولم تسقط السماء. لا أحد دعا الى سن فقرة الاستقواء ولا أحد اعتبر الغاء القانون انقلابا في الحكم، ولم تتم اقالة أي مستشار قانوني.

تنعكس سلطة القانون في المقام الأول بخضوع الجميع للقانون. فالشرطة هدفها انفاذ القانون الجنائي بمساواة كاملة ودون تحيز على جميع سكان الدولة. استقلالية الشرطة هي شرط حيوي لتنفيذ مهماتها. وهذا الامر يسري ايضا على النيابة العامة برئاسة المستشار القانوني للحكومة، التي هي ايضا منظومة تعمل باستقلالية كاملة.

هذه ليست المرة الاولى التي يطرح فيها سؤال حول صلاحيات الجسم المسؤول عن انفاذ القانون الجنائي

وخضوعه للمستوى السياسي. ففي العام 1962 كانت هناك خلافات بين وزير العدل في حينه، دوف يوسف، والمستشار القانوني في حينه، جدعون هاوزر، حول خضوع المستشار لوزير العدل في تنفيذ صلاحياته في مجال قانون العقوبات. قامت الحكومة بتعيين لجنة برئاسة القائم بأعمال رئيس المحكمة العليا في حينه، القاضي شمعون اغرانات، التي قررت بشكل قاطع بأنه توجد للمستشار استقلالية كاملة في استخدام صلاحياته كمنفذ للقانون الجنائي، وأنه منذ اللحظة التي يتم فيها تعيينه فانه يستمد الصلاحية من القانون وليس من الحكومة.

السرعة التي يريدون فيها تمرير التعديلات في قانون الشرطة تقول: التشريع يثير الاشتباه باستغلال ساخر لنافذة فرص سياسية من اجل بيع مبادئ الديمقراطية مقابل النجاة من المحاكمة الجنائية التي يواجهها رئيس الحكومة المستقبلي. في اليوم الذي سنستيقظ فيه على وضع تعمل فيه الشرطة حسب املاءات سياسية فسنرى أن الديمقراطية في اسرائيل قد تحولت الى شيء آخر. من الصحيح أن بطاقة صفراء يمكن أن تتحول الى بطاقة حمراء.

* * *

والا: غانتس: حان الوقت للضغط على إيران للوصول لاتفاق يوقف تقدمها النووي

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

قال وزير جيش العدو بيني غانتس مساء يوم الإثنين إن الوقت قد حان للضغط على إيران للحصول على اتفاق نووي أفضل يوقف تقدمها في هذا المجال. وشدد غانتس على أنه إذا فشلت جهود الوصول لاتفاق، فسيكون الوقت مناسبا لاستخدام القوة وإظهارها. ونادى وزير الجيش باستغلال ما سماه التوقيت الحاسم التي تمر به إيران "هي تعاني حاليا من مشاكل داخلية وصعوبات اقتصادية ورد فعل دولي على توريد الأسلحة للهجمات على أوكرانيا". ودعا غانتس المجتمع الدولي للتعامل مع طهران التي تشكل تهديدا لإسرائيل- مثلما يتصرف حلف الناتو بطريقة منسقة ضد روسيا – قبل أن تعمل تحت مظلتها النووية .

* * *

موقع عبري: إسرائيل في طريقها لتصبح "دولة هالاخا"

ترجمة: موقع أمد للإعلام

جدد رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان، يوم الثلاثاء تحذيراته من تولي نتنياهو الحكومة مشيرا إلى أنه "سيقوم ببيع كل شيء لشركائه، من أجل الخروج من تعقيداته القانونية، والنتيجة هي أن دولة إسرائيل ستصبح دولة هالاخا."

وأضاف ليبرمان حسب ما جاء في موقع "واللا" العبري، أنه في بيان نوايا قادة الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة، في ظلمة التشريعات التي يطالب بها الشركاء ويقبلونها، في تقسيم الوزارات الحكومية وتغيير ترتيب الأولويات في الموازنة، للحفاظ على إسرائيل صهيونية وليبرالية، ويجب أن نحارب. وتابع، يمكن ملاحظة ذلك بأبسط طريقة في بيان النوايا الذي نسمعه من وزير الإسكان المكلف يتسحاق غولدكنوبف، الذي لا يخفي أنه بالنسبة له "دراسة التوراة أصعب من أن تكون مقاتلاً في الجبهة"، ويدعي أنه لم ير "أن الرياضيات تقدم الدولة اقتصاديًا"، وكذلك رئيس اللجنة المالية موشيه غافني الذي بالنسبة له انقسام واضح في الشعب - "نصف الشعب سيدرس التوراة والنصف الآخر للجيش."

وأردف ليبرمان، أنه حتى في التشريع الذي يطلبه شركاء نتنياهو ويتلقونه، هناك إشارات واضحة إلى حقيقة أننا في طريقنا إلى دولة شريعة - سيتم سن قانون أساسي لدراسة التوراة يسمح بتهرب مجموعة كاملة من الخدمة العسكرية أو المدنية، وتكريس الفصل بين الجنسين في القانون، ومنح المحاكم الحاخامية صلاحيات قضائية في النزاعات الاقتصادية والمدنية، إضافة لإلغاء إصلاح كوشير ، وسيتم إلغاء إصلاح التجوال في الهاتف الخليوي كوشير ، ودفن مخطط التحويل و سيتم إنشاء لجنة لفحص قسم الحفيد في قانون العودة. وأشار، إلى أنه إذا لم يكن التشريع المظلم كافيًا، فسيتم تقسيم الوزارات الحكومية أيضًا من خلال "تغييرات هيكلية" - وإنشاء وحدتين تتنافسان مع بعضهما البعض ويُعهد بهما للهوية اليهودية - سلطة الهوية القومية اليهودية برئاسة آفي ماعوز واليهودية مديرية الهوية تحت مسؤولية بتسلئيل سموتريتش. وتابع، سيتم تقسيم وزارة التربية والتعليم، وسيتم تقسيم وزارة الجيش وستكون لكل وزارة تقريبًا وزيرًا من حزب شاس أو يهدوت هتوراة سيكون المسؤول الوحيد عن الفوائد التي تعود على القطاع الأرثوذكسي المتطرف.

وقال ليبرمان، "بالطبع التغيير في ترتيب الأولويات في ميزانية الدولة – حيث سيتم تحويل حوالي 6 مليارات شيكل إلى المؤسسات التي لا تدرس الدراسات الأساسية، ولن يتم توليد الكهرباء يوم السبت بتكلفة عشرات المليارات من المدن الأرثوذكسية المتطرفة." وأضاف، سوف تستفيد من خصومات إضافية وفريدة من نوعها

في وسائل النقل العام، وفي الإسكان - على سبيل المثال، مشروع ضخم يضم حوالي 45 ألف وحدة سكنية كان من المقرر بناؤها للأزواج الشباب في كريات جات وتحويلها إلى مساكن للسكان الأرثوذكس المتطرفين فقط، وتم تحديد هدف لا يقل عن 15٪ من كل مشروع كبير ليتم تكييفه مع القطاع الأرثوذكسي المتطرف، إذا لم يحققوا هذا الهدف، وتغريم الحكومة 100 ألف شيكل لصالح صندوق تحت السيطرة الحصرية لوزير البناء والإسكان، يتسحاق غولدكنوبف.

وأكد ليبرمان، أنه من أجل الحفاظ على إسرائيل صهيونية وليبرالية، علينا أن نقاتل كل يوم ، ساعة بساعة ، مع كل مواطني إسرائيل الذين يريدون ذلك ، ونحن نتحدث عن الغالبية العظمى من الشعب، هذه هي مهمتنا ، وهذا هو التزامنا جميعًا

* * *

استطلاعات

القضية الفلسطينية في أسفل سلم أولويات المستوطنين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تشير نتائج استطلاع للرأي في "إسرائيل" بأن القضية الفلسطينية والعلاقات مع فلسطيني 1948 هي في آخر سلم أولويات مستوطني كيان العدو وأن أكثر المواضيع التي تهمهم هي التغيرات في النظام القضائي وذلك وفقاً لقناة كان العبرية.

وبحسب نتائج استطلاع للرأي أجراه موقع "مداد" فإنه رغم تحذيرات بعض الخبراء الأمنيين السابقين من اندلاع انتفاضة، نتيجة الضغط والتوتر الميداني ونشوء جيل جديد، فهناك معركة خلافة وشيكة على كرسي عباس، وبالرغم من تصاعد النضال الفلسطيني اليومي ضد المستوطنين، إلا أن آخر اهتمامات المستطلعة آراؤهم هو ما يحدث في الضفة الغربية أو على الساحة الفلسطينية أو حتى العلاقات مع فلسطيني 48. كما أظهر استطلاع الرأي أن هناك رضا من اليمين، عن بعض الإجراءات التي تخطط لها الحكومة، وهناك قلق بشأن بعض الإجراءات التي تخطط لها (في يسار الوسط). ولا يهتم الناخبون اليهود المعارضون من يسار الوسط بشكل خاص، بما سيحدث في الساحة الفلسطينية، ولا يهتمون بما سيحدث في العلاقة مع فلسطيني 48.

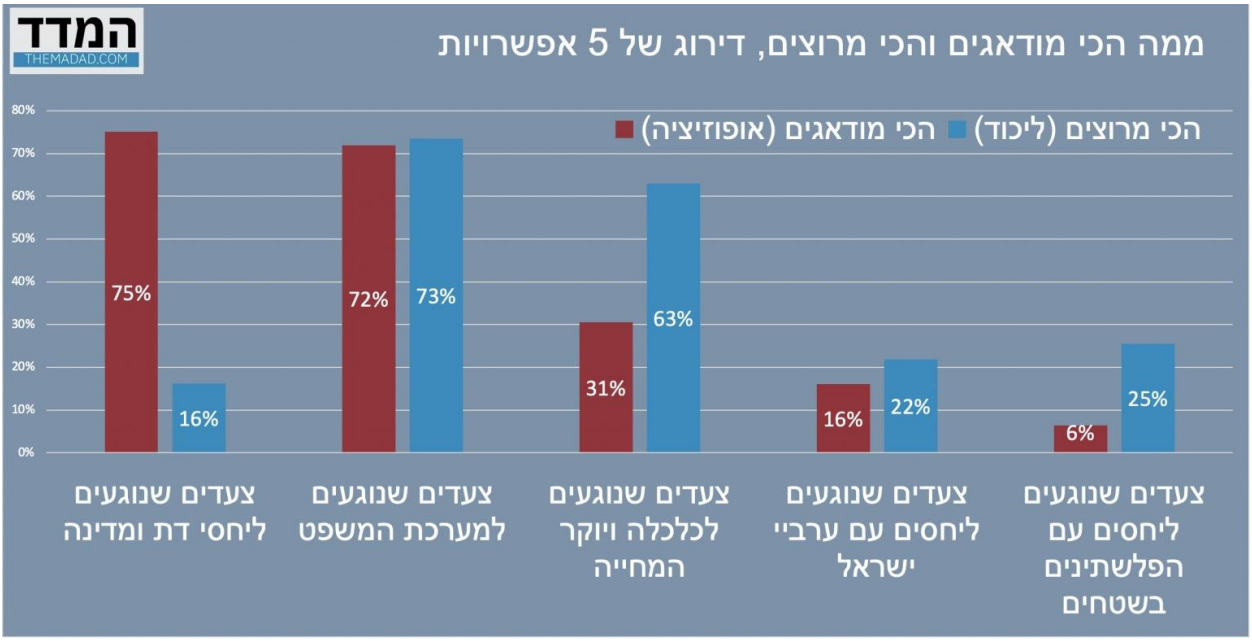

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: إيران اخترقت كاميرات إسرائيلية قبل عام؛ ومسؤولو الدفاع علموا بالأمر ولم يحركوا ساكنا

سيطرت جماعة إيرانية على عشرات كاميرات المراقبة لفترة طويلة، وحمّلت مقاطع فيديو لمصنع أسلحة وتفجير في القدس، بحسب تقرير سيتم بثه يوم الثلاثاء

بقلم مايكل هوروفيتس

المؤسسة الأمنية كانت على علم لمدة عام أن مجموعة قراصنة إيرانية سيطرت على عشرات الكاميرات الأمنية الإسرائيلية، لكنها لم تفعل شيئا لوقفها، بينما نشرت المجموعة عدة مقاطع فيديو من جميع أنحاء إسرائيل، بما في ذلك لقطات لمنشأة أسلحة العام الماضي وهجوم تفجيري في القدس الشهر الماضي، بحسب تقرير صدر مساء الاثنين.

في معاينة لتقرير استقصائي كامل من المقرر بثه يوم الثلاثاء، قالت هيئة البث العامة "كان" إن المسؤولين لم يتخذوا أي إجراء لتأمين الكاميرات، على الرغم من علمهم بأنشطة المجموعة، المعروفة باسم "عصى موسى". ولم يشر التقرير إلى مصادر في المقتطفات التي تم بثها يوم الاثنين. ونشرت المجموعة لقطات قبل عام على قناتها على شبكة "تلغرام" تظهر المنطقة المحيطة بمصنع "رفائيل" الإسرائيلي للمقاولين الدفاعيين في حيفا،

وكذلك لقطات من كاميرات في جميع أنحاء القدس وتل أبيب. ونشرت المجموعة أيضا لقطات الشهر الماضي لهجوم في القدس أسفر عن مقتل شخصين، من كاميرات مراقبة استخدمتها على ما يبدو منظمة أمنية إسرائيلية كبرى.

ووفقا لإذاعة "كان"، تمكن القراصنة من تحريك الكاميرات وتكبير الصورة، أثناء السيطرة عليها لفترة طويلة. ولم يتضح بعد ما إذا تم تأمين الكاميرات ضد المخترقين منذ ذلك الحين. وقال مسؤولون أمنيون لقناة "كان" إن مقاطع الفيديو التي رفعتها مجموعة "عصى موسى" التقطت بكاميرات مدنية غير متصلة بأي شبكة أمنية. وقالت "كان" إن التقرير الكامل سيستكشف جهود المخترقين لمراقبة كبار المسؤولين الإسرائيليين ويسلط الضوء على المسؤولين عن "عصى موسى."

وأعلنت مجموعة المخترقين نفسها مسؤوليتها في يونيو عن هجوم إلكتروني تسبب في انطلاق صفارات الإنذار في بعض مناطق القدس ومدينة إيلات الجنوبية. وقالت جماعة "عصى موسى" في العام الماضي أنها سربت معلومات حساسة عن جنود إسرائيليين، والتي بدت أنها معلومات متاحة عامة من موقعLinkedIn ، وصور جوية لإسرائيل، تم الحصول عليها من خلال موقع تجاري. وفي ادعاء آخر لا أساس له، زعمت الجماعة أنها تسببت في تحطم بالون مراقبة للجيش في قطاع غزة في يونيو. وقال الجيش إن البالون لم يكن مربوطا بشكل صحيح.

* * *

"حزب الله" يفقد السيطرة على عناصره جنوبي لبنان

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

يرصد جيش الاحتلال الإسرائيلي، في الآونة الأخيرة، فقدان سيطرة "حزب الله" على عناصره في الجنوب اللبناني، بحسب ما جاء في تقرير أوردته صحيفة "يسرائيل هيوم"، أمس الثلاثاء، مشيرة إلى أن "الأحداث على الحدود آخذة بالتصاعد تدريجيًا." ووفقا للتقرير، فإن عناصر "حزب الله" على الحدود الجنوبية "على ما يبدو غير منضبطين، ويتطلعون للمواجهة مع جنود الاحتلال، إما بسبب الملل، أو أنه من المريح للأمين العام للحزب، حسن نصر الله، أن نفكر بهذا الشكل."

ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني (لم تسمه)، قوله إنه في الوقت الذي تنشط فيه إسرائيل استخباراتيًا في لبنان وسورية، ارتفعت حوادث الاحتكاك على الحدود بنسبة 420%، بسبب فقدان "حزب الله" سيطرته على عناصره قرب الحدود. وادعى أن عناصر حزب الله نصبوا خلال الفترة الماضية، عشرات المواقع على امتداد

المناطق الحدودية جنوبي لبنان، فيما حذّر التقرير من أن تصرفات فردية لعناصر "حزب الله" في المنطقة الحدودية، قد تؤدي إلى "تسخين" الوضع على الأرض.

وفيما لفت المصدر إلى تصاعد أنشطة عناصر "حزب الله" في المناطق الحدودية، ادعى أن "عناصر غير منضبطة من الحزب شوهدت وهي تدحرج صخورًا باتجاه السياج الحدودي بهدف الإضرار به، ومحاولة وإحداث احتكاك مع جنود الاحتلال." وذكر المصدر أن العشرات من ناشطي "حزب الله" نظموا قبل عدة أشهر جولة "تعليمية واستعراضية" لإبراز حضورهم، من قرية كفركلا اللبنانية وحتى مقر قوات الأمم المتحدة شرقي المطلة.

ووفقًا للتقرير، فإن هؤلاء النشطاء هم أعضاء في "وحدة الرضوان"، مرجحا أن المشاركين لم يكونوا من أصحاب المناصب الرفيعة في "حزب الله"، مشددا على أن عناصر "حزب الله" "مسلحون بالكاميرات ويوثقون كل ما يحدث على الحدود." وأشار التقرير إلى تزايد في محاولات التهريب من لبنان، وحذّر من التعاون بين منظمات إجرام إسرائيلية مع عناصر في لبنان، بهدف "تهريب الأسلحة وإغراق إسرائيل بالسلاح الذي يمكن أن يوجه لاحقًا ضد الإسرائيليين."

وفيما أكد المصدر الأمني أن عمليات التهريب من لبنان ليست ظاهرة جديدة، اعتبر أن الجديد في هذا السياق هو "الربط بين الجنائي والعسكري".واعتبر التقرير أن "الهدوء على الحدود الشمالية قد يكون خداعا." وقال: "فوق سطح الأرض، يبدو أن السياج الحدودي يفصل بإحكام بين الأطراف جيدًا، لكن الصورة مختلفة تمامًا تحت السطح"؛ واعتبر التقرير أن جيش النظام السوري "لم يعد يشكل تهديدا" لإسرائيل في المناطق الحدودية بالجولان المحتل. واستدرك قائلا: "لكن الذراع الطويلة لإيران تحاول ترسيخ وجودها بمساعدة حزب الله"، وأضاف "من جهة، عادت قوات الأسد للسيطرة على المنطقة. من ناحية أخرى، فإن عناصرها لا تترك المواقع، وعندما يحدث ذلك، تكبد خسائر وإصابات فادحة."

وادعى التقرير أن القوات التي تسيطر على مناطق السياج الحدودي في الجولان المحتل هي قوات وحدة الرضوان التابعة لحزب الله، وقال إنها تعمل على تجنيد السكان المحليين لصالح الحزب.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: غانتس يقرر عدم إعادة جثمان ناصر أبو حميد لدفنه

العضو المؤسس لكتائب شهداء الأقصى توفي جراء إصابته بالسرطان؛ وزير الدفاع يجري تقييما مع مسؤولين أمنيين ويتخذ القرار بناء على قرار سابق للمجلس الوزاري الأمني المصغر

بقلم إيمانويل فابيان

أعلن وزير الدفاع بيني غانتس يوم الأربعاء أن إسرائيل لن تعيد جثمان فلسطيني توفي جراء إصابته بمرض السرطان بينما كان يقضي عقوبة في سجن إسرائيلي في اليوم السابق. ناصر أبو حميد (51 عاما) هو أحد الأعضاء المؤسسين لجماعة "كتائب شهداء الأقصى"، الجناح العسكري لحركة "فتح" التي يتزعمها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وكان يقضي عدة أحكام بالسجن لمدى الحياة منذ عام 2002، بعد إدانته بمقتل سبعة إسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية في أوائل سنوات الألفين. وقال مكتب غانتس إن قرار عدم الإفراج عن جثمان أبو حميد لدفنه اتُخذ في أعقاب تقييم أجراه مع مسؤولين أمنيين وقرار سابق للمجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت). وقبل سنتين، اتخذ المجلس الوزاري الأمني المصغر قرارا يسمح للدولة باحتجاز جثامين فلسطينيين متهمين بالقتل أو إصابة آخرين أو حيازة أسلحة، حتى لو لم يكونوا منتمين لحركة حماس. وكانت السياسة الإسرائيلية السابقة تقتصر على احتجاز جثامين منفذي هجمات تابعين لحركة حماس من أجل تبادل أسرى محتمل مع الحركة، في حين أعيد آخرون إلى عائلاتهم لدفنهم.

ما إذا كان احتجاز جثث المهاجمين سياسة فعالة هو موضوع نقاش داخل المؤسسة الأمنية. يعتقد البعض أنه يمنح إسرائيل تأثيرا إضافيا في المفاوضات مع حماس، فضلا عن العمل كرادع ضد الهجمات، في حين يرى آخرون أنها سياسة غير فعالة وتستند إلى أرضية قانونية مهتزة. على الرغم من القرار، كانت هناك حالات أفرجت فيها إسرائيل عن جثامين فلسطينيين متهمين بارتكاب هجمات.

صباح الثلاثاء أكدت مصلحة السجون الإسرائيلية وفاة أبو حميد في مستشفى بمنطقة تل أبيب، وقالت إنه كان يعاني من مرض مستعص وتم نقله إلى المستشفى في اليوم السابق. وأضافت مصلحة السجون "كما في كل حالة من هذا النوع سيتم التحقيق في الواقعة." وقال نادي الأسير الفلسطيني، وهو مجموعة تمثل الأسرى السابقين والحاليين، إنه تم تشخيص إصابة أبو حميد بمرض السرطان في أغسطس 2021. وحمّل مسؤولون فلسطينيون إسرائيل مسؤولية وفاة أبو حميد. واتهم رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية محمد اشتيه إسرائيل بـ"الإهمال الطبي المتعمد." وقال اشتية إنه ينعي وفاة أبو حميد "باسم الحكومة وشعبنا الفلسطيني." وقالت حماس إن وفاة أبو حميد تعد "جريمة خطيرة" ضد الأسرى الفلسطينيين والشعب الفلسطيني، ودعت إلى "تصعيد حقيقي في سجون الاحتلال" ردا على وفاته.

ورفضت مصلحة السجون الإسرائيلية مزاعم الاهمال، وقالت إن الأسير "حصل على رعاية منتظمة ووثيقة من الطاقم الطبي في مصلحة السجون ومن مختصين خارجيين." كما رفض غانتس يوم الأربعاء "المزاعم الكاذبة بأن إسرائيل متورطة في وفاته."

في 2002، أدين أبو حميد، الذي يُعد الساعد الأيمن للقيادي والأسير الفلسطيني مروان البرغوثي، بقتل سبعة إسرائيليين – إلياهو كوهين، بنيامين وطاليا كهانا، غاد رجوان، يوسف هابي، إيلي دهان وسليم بركات

– في عدد من الهجمات خلال الانتفاضة الثانية التي نفذها بشكل شخصي أو وجهها من بعيد. خلال المحاكمة، وصفت السلطات الإسرائيلية أبو حميد بأنه "آلة قتل." كما أدين بـ 12 تهمة تتعلق بالشروع بالقتل وعدد من التهم الأمنية الأخرى وكان يقضي عدة أحكام بالسجن مدى الحياة. وفي السابق أدين بقتل خمسة فلسطينيين تعاونوا مع إسرائيل في عام 1990 ولكن تم إطلاق سراحه بعد بضع سنوات في إطار اتفاقية أوسلو.

مع تدهور حالته الصحية، تم نقل أبو حميد إلى مركز "شمير" الطبي يوم الإثنين، حيث تم اعطائه أدوية للسيطرة على ألمه. وكانت والدته بصدد الحصول على إذن لزيارته في المستشفى عندما توفي، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا". وسبق أن سُمح لأسرته بزيارته في المستشفى في يناير بعد أن خضع لعملية جراحية لإزالة ورم في رئته.

* * *

تقدير إسرائيلي بتركيز حكومة الاحتلال المتطرفة على القدس والأقصى

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تناولت الصحافة الإسرائيلية الإعلان الفلسطيني الأردني المشترك عن إنشاء مؤسسة جديدة في المسجد الأقصى تسمى "وقفية المصطفى"، ستمول برنامجًا يجلس فيه أكثر من ألف مسلم في أقدس مكان في العالم كل يوم لحفظ القرآن الكريم، مقسّمين على 100 حلقة، كل حلقة مكونة من 10 رجال و10 نساء. قال أرنون سيغال مراسل صحيفة ميكور ريشون إن "الأردن لم يتخذ مبادرة مماثلة منذ عشرين عاما، لكن يبدو أن إنشاء الوقف الجديد يتم على خلفية صعود الحكومة اليمينية الجديدة في إسرائيل، والتغييرات المحتملة التي قد تحدث في المسجد الأقصى." ورأى أن الأردنيين والفلسطينيين يخشون من تبعات صعود اليمين المتطرف لدى الاحتلال، مع أن المكان الذي يكون فيه حكم الملك عبد الله الثاني أكثر استقرارًا بلا منازع هو المسجد الأقصى. ورغم قلقه، فيمكن تقدير أن الحكومة اليمينية الناشئة لن تغير من سيطرته الصارمة على المكان، وقد عززها رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو خلال سنواته الطويلة الماضية." وأضاف في تقريره أن "نتنياهو وحده لا يكفي لاستمرار الوضع القائم كما هو في المسجد الأقصى، فالخطوة الضرورية لأحزاب اليمين هي تحويل الوقف الأردني الذي يدير المسجد إلى وقف إسرائيلي، ومثل هذه المؤسسة موجودة منذ فترة طويلة، وتخضع لسيطرة وزارة الشؤون الدينية، مع العلم أن سلطة الأوقاف غير موجودة في ساحة الأقصى بأكملها، بل إنها تقتصر على المسجد فقط، وقد تكون مطلبًا أساسيًا للأحزاب الأخرى في الائتلاف اليميني." وأشار إلى أنه "في الوقت الحالي لا توجد مثل هذه الخطوة في الأفق، وبينما يعمق الأردن والفلسطينيون قبضتهم على المسجد الأقصى، ونظرا لمستوى التوقعات المرتفعة، فإنه يمكن الافتراض

أنه سيكون على جدول أعمال المفاوضات بين الأحزاب اليمينية الدينية، التي تحتاج لأن تقدم لناخبيها نوعًا من الإنجاز فيه، مهما كان ضئيلًا."

بدورها، عاطيرا غيرمان، مراسلة صحيفة مكور ريشون، كشفت أن "حزب العصبة اليهودية بزعامة المتطرف بن غفير يريد نقل وزارة التراث التي استلمها الحاخام عضو الكنيست عميحاي إلياهو إلى شرق القدس، تمهيدا لزيادة الاستيطان في الجزء الشرقي من المدينة المقدسة، مع العلم أن الـ32 وزيرا في الحكومة الجديدة يحملون معهم صعوبة لا تحظى بالاهتمام عادة، وهي أن الوزارات الجديدة مطلوب تحديد مكان عملها في القدس المحتلة."

وأضافت في تقريرها أن "المبنى التاريخي لمتحف روكفلر الذي يقع في شارع السلطان سليمان في القدس، سيكون مقر وزارة التراث، حيث إنه يضم مكاتب سلطة الآثار والأرشيف والمركز الوطني للآثار، وقد تم اتخاذ قرار لنقل مكتب الوزارة الجديد إلى هناك على خلفية دعم الوزير الجديد وحزبه للاستيطان اليهودي في شرق القدس من منظور استراتيجي، مع أن الوزير يقيم أصلا في مستوطنة ريمونيم في لواء بنيامين بالضفة الغربية."

من الواضح أنه مع اقتراب إعلان تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، تزداد التقديرات لديها بأن المسجد الأقصى سيكون واحدا من نقاط التوتر المقبلة في العلاقة مع الفلسطينيين، في ضوء المخططات اليمينية التي تتحضر لاستهدافه عبر مزيد من الاقتحامات، وتغيير الوضع الراهن فيه، والسيطرة عليه.

مع العلم أن هذه التقديرات تأتي مع تزايد نشاطات جماعات الهيكل اليهودية، وحقيقة أن إيتمار بن غفير على وشك تولي منصبه الجديد كوزير للأمن القومي، ما يرفع من عتبة الضغط الذي يبث إلى الخارج، ومحاولة جلب الحشود الاستيطانية إلى المسجد الأقصى، الأمر الذي يحمل مؤشرات على حدوث تغيير في وضعه الحالي بسبب زيادات أعداد المقتحمين اليهود.

إلى ذلك أشار الباحث المختص بالشأن الإسرائيلي، صالح النعامي، في تغريدة عبر "تويتر"، إلى أن العديد من المتدينين والعلمانيين اليهود، متحمسون لتشريع صلاة اليهود في الأقصى ومن بينهم المستشار السابق لبنيامين نتنياهو العلماني أليكس سيلسكي. ولفت إلى ما قاله سيلسكي، في مقال له بصحيفة ميكور ريشون، أن فرض صلاة اليهود بالأقصى، هو الهدف الأول للحكومة التي يقودها اليمين المتطرف الإسرائيلي.

* * *